الأمم المتحدة
مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية
الأراضي الفلسطينية المحتلة

برنامج الأغذية العالمي
WFP
wfp.org

تقرير خاص
آب/أغسطس 2010

بين الجدار والسندان

الأثر الإنساني للقيود الإسرائيلية على الوصول إلى الأراضي والبحر في قطاع غزة

على مدار السنوات العشر الماضية، صعد الجيش الإسرائيلي تدريجيا قيوده المفروضة على الوصول إلى الأراضي الزراعية الواقعة على جانب غزة من "الخط الأخضر" الذي تمّ ترسيمه عام 1949، كما صعّد كذلك القيود المفروضة على مناطق صيد الأسماك على طول ساحل غزة، ويأتي ذلك كله بداعي منع الهجمات التي تشنها الفصائل الفلسطينية المسلحة. تُشير نتائج هذه الدراسة إلى أنّ هذه السياسة تؤثر بصورة سلبية على الأمن الشخصي للأفراد، والظروف المعيشيّة لما يقرب من 180,000 شخص. وقد فاقمت هذه السياسة من الانتهاك الذي تتعرض له الكرامة الإنسانية الناجم عن الحصار الإسرائيلي المفروض على قطاع غزة منذ حزيران/يونيو 2007.

اعتمد هذا التقرير على دراسة أوكلت إلى شركة السهل للتطوير المؤسسي والاتصال، وتمّ تكميله بمزيد من الدراسة التي أجراها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة (OCHA - oPt) وبرنامج الأغذية العالمي (WFP).

للحصول على معلومات حول برنامج الأغذية العالمي في الأراضي الفلسطينية المحتلة، الرجاء زيارة موقع:

www.wfppal.org

ولمزيد من المعلومات عن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، الرجاء زيارة الموقع:

www.ochaopt.org

جميع الصور المرفقة تم التقاطها بعدسة برنامج الأغذية العالمي/شريف سرحان, إلا إذا تم الإشارة إلى غير ذلك.
صورة الغلاف الأمامية: تجريف الأراضي في منطقة جحر الديك.
صورة الغلاف الخلفية: أنيسة معمر في بيتها بمنطقة الفخاري, شرق خانيونس, بجانب معبر صوفا.

يتقدم مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة (OCHA - oPt) وبرنامج الأغذية العالمي (WFP) بالشكر الجزيل للجنة الدولية للصليب الأحمر (ICRC)، ومنظمة الأغذية والزراعة – الفاو (FAO)، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة - اليونيسيف (UNICEF)، والمفوضيّة السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان (OHCHR) على ما قدموه من ملاحظات على هذا التقرير.

إخلاء طرف

أعدّت هذه الوثيقة بدعم مالي من متبرعين لبرنامج الأغذية العالمي (WFP) ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة (OCHA). ولا تعكس محتويات هذه الوثيقة بأي شكل من الأشكال الرأي الرسمي للمتبرعين.

المحتويات

الملخص التنفيذي 5

مقدمة ..... 7.

الأسلوب ..... 7.

I. تعريف المناطق المقيد الوصول إليها والسكان المتضررين ..... 8.

الأراضي المُقيّد الوصول إليها ..... 8.

مناطق البحر المقيّد الوصول إليها ..... 10.

السكان المتضررون 11

II. أزمة حماية ..... 13.

إطلاق النار العشوائي 13

تجريف الأراضي وتدمير الممتلكات ..... 16.

النشاطات العسكريّة التي تنفذها الفصائل المسلحة والاشتباكات ..... 17.

III. أثر القيود على مصادر الرزق 19

خسارة الممتلكات ..... 19.

خسارة الإيرادات الزراعية والدخل ذي الصلة ..... 23.

خسارة محصول الأسماك والدخل ذي الصلة ..... 24.

IV. آليات التكيف والصمود 25

استراتيجيات توليد الدخل ..... 26.

استراتيجيات خفض التكلفة والاستهلاك ..... 27.

المساعدات الإنسانية ..... 28.

V. أثر القيود على الوصول إلى التعليم 28

VI. أثر القيود على مرافق البنى التحتية ..... 31.

محطات معالجة مياه المجاري ..... 31.

الكهرباء ..... 33.

التوصيات ..... 33.

الاختصارات

CMWU	مصلحة مياه بلديات الساحل
COGAT	منسق نشاطات الحكومة الإسرائيلية في المناطق
GEDCO	شركة توزيع كهرباء محافظات غزة
ICRC	اللجنة الدولية للصليب الأحمر
IDF	الجيش الإسرائيلي
IEC	شركة الكهرباء الإسرائيلية
IHL	القانون الدولي الإنساني
KFW	بنك التنمية الألماني
MoA	وزارة الزراعة
NM	أميال بحرية
NGO	منظمة غير حكومية
NIS	شيكل إسرائيلي جديد
OCHA	مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة
oPt	الأراضي الفلسطينية المحتلة
PA	السلطة الفلسطينية
PCBS	الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني
PLO	منظمة التحرير الفلسطينية
UN	الأمم المتحدة
UNDP	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
UNRWA	وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى
USD	الدولار الأمريكي
WFP	برنامج الأغذية العالمي
WHO	منظمة الصحّة العالمية

ملخص تنفيذي

على مدار السنوات العشر الماضية، صعد الجيش الإسرائيلي تدريجيا قيوده المفروضة على الوصول إلى الأراضي الزراعية الواقعة على" جانب غزة" من الخط الأخضر الذي تمّ ترسيمه عام 1949، كما صعّد كذلك القيود المفروضة على مناطق صيد الأسماك على طول ساحل غزة، ويأتي ذلك كله بداعي منع الهجمات التي تشنها الفصائل الفلسطينية المسلحة على إسرائيل، بما فيها إطلاق الصواريخ.

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم مدى هذه القيود، بالإضافة إلى أثرها على الأمن الشخصي للأفراد، ومصادر كسبهم للرزق و وصولهم إلى الخدمات. وتعتمد المعلومات والتحليلات المطروحة في هذا التقرير على ما يزيد عن 100 مقابلة ونقاش مجموعات تركيز والتي أجريت خلال أشهر آذار/مارس-نيسان/أبريل من عام 2010، وتمّ تكميلها بتحليل للبيانات الكميّة المتوفرة من مصادر أخرى.

منذ أواخر عام 2008، مُنع الفلسطينيون بصورة كاملة أو جزئية من الوصول إلى أراض تبعد مسافة 1,000- 1,500 متر عن الخط الأخضر (بحسب المنطقة المحددة)، كما مُنعوا من الوصول لمناطق في البحر تبعد عن الشاطئ مسافة 3 أميال بحرية. وفي المجمل، تقدّر مساحة الأراضي التي تمّ تقييد الوصول إليها بحوالي 17 بالمائة من مجمل مساحة أراضي قطاع غزة و 35 بالمائة من مجمل مساحة أراضيها الزراعية. وفي البحر، يُحظر على صيادي الأسماك كلياً الوصول إلى 85 بالمائة تقريبا من المناطق البحرية التي يحق لهم الوصول إليها بموجب اتفاقيات أوسلو.

ويقدّر أنّ 178,000 فلسطيني تقريبا – 12 بالمائة من سكان قطاع غزة – يتضرّرون بصورة مباشرة جرّاء سياسة تقييد الوصول التي يُطبقها الجيش الإسرائيلي. ويتضمن ذلك حوالي 113,000 شخص يتضررون جراء هذه التدابير المفروضة على مناطق على الأرض و 65,000 يتضررون جراء القيود على الوصول إلى المناطق البحرية.

ويتمّ فرض القيود على الوصول بشكل رئيسي بواسطة إطلاق الرصاص الحيّ على الأشخاص الذين يدخلون إلى المناطق المقيد الوصول إليها. وعلى الرغم من أنه في معظم الحالات يتمّ ذلك عن طريق إطلاق "الطلقات التحذيرية" لإجبار السكان الفلسطينيين على الخروج من المنطقة، فمنذ انتهاء الهجوم العسكري "الرصاص المصبوب" في كانون الثاني/يناير 2009، قتل الجيش الإسرائيلي ما مجموعه 22 مدنيا وأصاب 146 آخرين في مثل هذه الظروف. على الرغم من احتمال سقوط ضحايا مدنيين، إلا أن السلطات الإسرائيلية لم تعلم السكان المتضررين بالحدود الدقيقة للمناطق المحظورة والشروط التي بموجبها يُسمح أو يُمنع الوصول إلى هذه المناطق.

كما أن هنالك أخطار أخرى تهدّد الحياة نتيجة النشاطات العسكرية التي تُنفذها الفصائل الفلسطينية المسلحة في المناطق الخاضعة للقيود ونتيجة المواجهات التي تقع ما بينها وبين الجيش الإسرائيلي. منذ نهاية الهجوم الإسرائيلي "الرصاص المصبوب" قتل 41 مسلح فلسطيني وأربعة جنود اسرائيليين داخل المنطقة المقيد الوصول إليها أو بجوارها ، كما اصيب 26 مسلح فلسطيني وعشرة جنود إسرائيليين بجراح.

وهنالك طريقة مُكمّلة أخرى يستخدمها الجيش الإسرائيلي لثني المواطنين عن الوصول تتمثل في عمليات التجريف المنهجية للأراضي الزراعية وتدمير غيرها من الممتلكات الخاصة التي تقع في المناطق المقيّد الوصول إليها. ونظراً لأنّ عمليات التجريف هذه تستهدف عادة أشجار الفواكه والدفيئات الزراعية فقد عمد بعض المزارعين إلى إعادة زرع الأراضي التي تمّ تجريفها سابقاً بمحاصيل تروى بمياه الأمطار لأنها تتطلب عناية أقل ولديها فرص أفضل للبقاء. إلا أنّ قدرة المزارعين على قطف محاصيل هذه المزروعات محدودة والدخل الناتج عنها لا يُعادل سوى أعشار من الدّخل الأصلي لهذه المزروعات.

وتقدّر قيمة المزروعات وغيرها من الممتلكات التي دُمرت خلال الخمس سنوات الماضية في الأراضي المقيّد الوصول إليها بحوالي 308 مليون دولار أمريكي وهو تقدير متحفّظ (تكاليف التّجديد). وتتضمن الممتلكات المتعلقة بالزراعة، أشجار الفواكه، والدفيئات، ومزارع الدواجن والأغنام وآبار المياه، وتمثل 90 بالمائة من هذه التكاليف.

ويقدر أن القيود المفروضة على الوصول وغيرها من عمليات التدمير للممتلكات الزراعية تؤدي إلى خسارة سنوية تبلغ 75,000 طن مكعب من الإنتاج الزراعي المفترض الحصول عليه. وبدون مغالاة, تُقدر القيمة التجارية لهذا المحصول بحوالي 50.2 مليون دولار أمريكي سنويا. وقد أشار معظم المزارعين الذين جرت مقابلتهم لغرض إجراء هذه الدراسة إلى أنّه ومنذ توسيع المنطقة المقيدة في عام 2008، انخفض دخلهم من الزراعة إلى أقل من الثلث مقارنة بدخلهم سابقاً. وقد أفاد آخرون أنّه لم يعد هناك دخل أو عائد نهائياً. أما في قطاع صيد الأسماك، فتقدّر خسارة محصول الأسماك نتيجة للقيود المفروضة على الوصول بحوالي 7,000 متر مكعب ينجم عنها خسارة في الدخل تبلغ حوالي 26.5 مليون دولار أمريكي سنوياً.

إن تقويض مصادر كسب الرزق أجبرت العائلات المتضررة على تطوير آليات مختلفة للتأقلم مع الظروف، تهدف إلى توفير مصدر دخل بديل وخفض المصاريف. وتمثّل بعض هذه الممارسات مصدر قلق كبير، نظراً لأنها تتضمن خفض كمية الطعام المستهلك؛ والتحوّل التدريجي من قائمة غذائية إلى أخرى (من الخضار ومنتجات اللحوم إلى منتجات منخفضة التكلفة تحتوي على نسبة عالية من النشويات)؛ وتقليل مدة التحاق الأطفال بالمدارس؛ والميل المتزايد لدى الأهالي لتزويج بناتهم زيجات مبكرة.

وتؤثر السياسة الحالية أيضا على الوصول إلى المدارس التي تقع سبعٌ منها ضمن حدود المناطق المقيّد الوصول إليها. علماً أنّ سلامة الطلاب والهيئة التدريسية في هذه المؤسسات (4,600) شخص، إضافة إلى جودة التعليم المُقدّم فيها ودرجة التحصيل الأكاديمي تأثرت بصورة بالغة جراء التعرّض المتكرّر للنيران الإسرائيلية التي تستهدف السكان الذين يتواجدون في مناطق مفتوحة سواء كانوا مزارعين أم مسلحين.

وأخيراً، أعاقت القيود المفروضة على الوصول بصورة بالغة جهود صيانة وتحديث شبكات الصرف الصحي والكهرباء القائمة، الأمر الذي يؤثّر سلبا على توفير الخدمات لجميع سكان قطاع غزة. ونذكر منها على وجه الخصوص التأخير المتواصل في بناء ثلاث محطات لمعالجة مياه الصرف الصحي وهو ما أسهم في صبّ ما يقرب من 80 مليون لتر يومياً من مياه المجاري الخام والمُعالَجة جزئيا في البحر والجداول الأمر الذي يعدّ خطراً صحياً وبيئياً إضافيا جسمياً.

من أجل البدء في معالجة الوضع المؤلم الذي تعاني منه إحدى أكثر الشرائح السكانية حساسية في قطاع غزة، يجب رفع القيود الحالية المفروضة على وصول المواطنين إلى الأراضي والبحر إلى أقصى حد ممكن لها بشكل عاجل. وعلى كل الجهات التقيّد بالتزاماتها وفق القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان. وتشير نتائج هذه الدراسة أيضاً إلى الحاجة إلى جهود مساعدة إنسانية أكبر وأفضل توجيهاً من أجل التخفيف من أثر التقويض المتواصل لمصادر العيش وتجنّب مزيد من التدهور.

مقدمة

تضمّنت «خطة فك الارتباط» أحادية الجانب التي نفّذتها إسرائيل عام 2005 إعادة نشر الجيش الإسرائيلي خارج قطاع غزة وإخلاء القواعد العسكرية والمستوطنات المدنية التي أقيمت منذ عام 1967. وبالرغم من هذه الإجراءات، واصلت إسرائيل فرض سيطرة واسعة على جوانب رئيسة من حياة سكان القطاع البالغ عددهم 1.5 مليون نسمة. ويتعلق أحد هذه الجوانب بوصول السكان إلى الأراضي الزراعية التي تقع على طول خطّ الهدنة عام 1949 ما بين إسرائيل وقطاع غزة (يعرف أيضاً باسم الخط الأخضر)، ومناطق صيد الأسماك على طول ساحل قطاع غزة – فيما يلي «المناطق المُقيّد الوصول إليها».

وهنالك إشارة إلى النظام الخاصّ الذي ينظّم وصول الفلسطينيين إلى هذه المناطق في اتفاق غزة-أريحا المبرم ما بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية في عام 1994. [2] وقدّ نصّت هذه الاتفاقية على إنشاء «منطقة حدودية» يبلغ عرضها 1,000 متر في جانب غزة من الخط الأخضر، يُطبق فيها قوات الشرطة الفلسطينية «إجراءات أمنية خاصّة» لمنع دخول الأشخاص إلى إسرائيل، و دخول الأسلحة أوالذخيرة إلى هذه المنطقة، بدون التنسيق مع الجيش الإسرائيلي. [3] وقد نصّ بند آخر منفصل في الاتفاقية على أن المناطق البحرية التي تبعد عن شاطئ غزة 20 ميلا بحريا داخل البحر المتوسط تكون مفتوحة (بموجب شروط معيّنة) لاستخدام الفلسطينيين للصيد، والنشاطات الترفيهية والاقتصادية، على أن تكون المسؤولية عن فرض القانون في هذه المنطقة مشتركة ما بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية.[4]

ولم تُطبق هذه الأحكام والشروط إلا جزئياً قبل اندلاع الانتفاضة الثانية في أيلول/سبتمبر 2000. ومنذ ذلك الوقت، ظلّ وصول الفلسطينيين إلى المناطق المذكورة أعلاه خاضعاً بالكامل للإجراءات الإسرائيلية أحادية الجانب، التي أصبحت أكثر تقييداً وخطورة بصورة متزايدة. وتُبرّر السلطات الإسرائيلية هذه الإجراءات بصفتها وسيلة لحماية المدنيين الإسرائيليين والجنود من هجمات الفصائل الفلسطينية المسلحة. وبالفعل، منذ تطبيق خطة «فك الارتباط» تعطّلت بصورة متكررة حياة مئات الآلاف من المدنيين الإسرائيليين الذين يعيشون في جنوب إسرائيل وخضعت للتهديد نتيجة لإطلاق الفصائل الفلسطينية للصواريخ والقذائف بصورة متقطعة. وقد أسفرت هذه الصواريخ عن مقتل 11 مدنيا إسرائيليا على مدار السنوات الخمس الماضية.

بالرغم من ذلك، ظلّت المعايير الرئيسة لنظام الوصول الذي يُطبّقه الجيش الإسرائيلي منذ ذلك الوقت غامضة وغير متوقعة، بما في ذلك الحدود الدقيقة للمناطق المُقيّد الوصول إليها، والشروط التي تجعل الوصول إلى هذه المناطق مسموحاً أو محظورا، وتبعات الدخول إلى هذه المناطق. وعلى غرار ذلك، بالرغم من أن الشواهد الفعلية تشير إلى أن أثر هذه القيود على الأمن الشخصي للأفراد وظروف العيش الاقتصادية للمواطنين له تأثير بالغ، إلا أنه لم يتمّ حتى الآن إجراء تقييم معمّق لهذا الأثر. وتهدف هذه الدراسة إلى سدّ هذه الفجوة.

يوفّر القسم الأول تعريفات للمناطق المقيّد الوصول إليها وللسكان المتضررين التي ترد في هذا التقرير. أما الأقسام الخمسة الأخرى فتتناول أثر القيود على مختلف الجوانب التي تُمثّل مصدر قلق، وتتضمن حماية المدنيين، ومصادر كسب الرزق، وآليات التكيّف، والوصول إلى التعليم، وتوفير خدمات الكهرباء والصرف الصحيّ.[5]

الأسلوب

تعتمد المعلومات والتحليلات المطروحة في هذا التقرير على 101 مقابلة شخصية غير بنائية (مفتوحة شبه رسمية) ونقاشات مجموعات تركيز أجريت مع السكان المتضررين وبعض مصادر المعلومات الرئيسة، جميعها أجريت خلال آذار/نيسان 2010. واستكملت هذه المعلومات بتحليل لبيانات كميّة متوفرة من مصادر أخرى.[6]

وقد أجريت 77 مقابلة شبه بنائية (مفتوحة شبه رسمية) استهدفت أفراداً من مختلف المناطق لديهم موقف مُتعلّق بهذه الدراسة، بمن فيهم المزارعون (26)، والصيادون (10)، وموظفو البلدية في المناطق المتضررة (11)، ومندوبون عن الجمعيات الزراعية التعاونيّة (5)، ومندوبون عن نقابة الصيادين (5)، والهيئات التدريسية والطلاب في المدارس المتضررة (10)، وأشخاص يعتبرون مصادر معلومات رئيسة من مختلف الدوائر الحكوميّة والمنظمات غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة (10). بالإضافة إلى ذلك، أجريت 24 جلسة نقاش لمجموعة التركيز شارك فيها رجال ونساء يعيشون في المناطق المتضررة من بينهم 11 مجموعة تألفت من المزارعين فقط، وخمس مجموعات من النساء، ومجموعة واحدة من الصيادين.
وقد حُسبت الأرقام المتعلقة بحجم المناطق المختلفة المتضررة من تقييد الوصول بالاستعانة بنظام حاسوب

للمعلومات الجغرافية (GIS) على أساس المعلومات التي جُمعت خلال المقابلات ونقاشات مجموعات التركيز. أما الأرقام الأخرى والتي تتضمّن حجم السكان المتضررين، ومساحة الأراضي المخصصة في الماضي لزراعة مختلف المحاصيل، ومعدّل الخسارة في الدخل السنوي، وقيمة تجديد الممتلكات المدمّرة، فهي تقديرات استنتجت بناء عل إحصائيات رسميّة (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ووزارة الزراعة)، ومن ثم تمّ تحليلها وتخمينها في ضوء المعلومات الأولية التي جمعت خلال المقابلات وجلسات مجموعات التركيز. أما مصدر أرقام الخسائر البشرية المتوفرة في هذا التقرير فمأخوذ من قاعدة بيانات مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية المتعلقة بحماية المدنيين.

تعريف المناطق المقيد الوصول إليها والأشخاص المتضررين

إنّ المعايير الدقيقة لنظام الوصول الذي يُطبّقه الجيش الإسرائيلي بشأن الأراضي التي تقع بجوار السياج على طول الخط الأخضر (فيما يلي، السياج)، وعلى طول ساحل غزة على البحر المتوسط، هي معايير غير محدّدة. وتتضمن المعايير الدقيقة تعيين حدود المناطق المُقيّد الوصول إليها، وتحديد الشروط التي تجعل وصول الفلسطينيين إلى هذه المناطق مسموحاً أو ممنوعاً ، وتبعات دخول منطقةٍ ممنوعٌ دخولها.

تستند المعلومات المعروضة أدناه بالأساس على الملاحظات التي أوردها المشاركون في المقابلات ومجموعات التركيز في هذه الدراسة حول الممارسات التي يتبعها الجيش الإسرائيلي في المناطق ذات الصلة. وبالتالي، تعتبر الأرقام والتعريفات المُدرجة في هذا التقرير تقديرات أعدّت لأغراض هذا التقرير ولا تعتبر أرقاما رسميّة أو حاسمة. بالرغم من ذلك، أطلع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة منسق نشاطات الحكومة الإسرائيلية في المناطق على هذه الحدود التقريبية للأراضي المقيّد الوصول إليها وهو بدوره ثبّت هذه البيانات.[7]

الأراضي المقيد الوصول إليها

مساحة الأراضي الخاضعة لتقييد الوصول على طول السياج كانت تزداد بالتدريج منذ بداية الانتفاضة الثانية في أيلول/سبتمبر 2000. ونظراً لأنّ فرض القيود طوال هذه الفترة اتسم بعدم الانتظام مع الوقت وعبر المناطق الجغرافية، أصبح من غير المعقول تكوين تسجيل تاريخي دقيق لعملية التوسّع في كل منطقة بذاتها بالاعتماد على الأسلوب المتّبع في هذه الدراسة. ولكن المعلومات التي جُمعت من خلال المقابلات ومجموعات التركيز أشارت بصورة متسقة إلى أنه حتى تشرين الثاني/نوفمبر 2008 كانت القيود المفروضة على الوصول مطبّقة في معظم المناطق في إطار منطقة تبعد عن السياج مسافة 300 متر. وفي ذلك الشهر، بعد انهيار هدنة وقف إطلاق النار (التهدئة) ما بين إسرائيل وحماس،[8] بدأت السلطات الإسرائيلية بتوسيع المنطقة المُقيّد الوصول إليها لتصل إلى 1,000-1,500 متر.

تتوفر معلومات مفصّلة حول عمق وحجم (مساحة) الأراضي المُقيّد الوصول إليها في المناطق الـ14 المشمولة في هذه الدراسة في الجدول 1 والخارطة المرفقة. لم يتمّ شمل عدد من المناطق التي تقع على مسافة أقل من 1,000-1,500 متر من السياج كجزء من المناطق المُقيّد الوصول إليها، لغرض هذه الدراسة، وذلك نظرا لأن التنقّل داخل هذه المناطق يحكمه على ما يبدو نظام مختلف أقل خطورة.[9] وتتضمن هذه المناطق عددا من المناطق السكنيّة (مأهولة حاليا) المبنية بالإضافة إلى منطقة معبر كارني (المنطار).

وبناء على ممارسات فرض القانون التي أبلغ عنها المشاركون في المقابلات وجلسات مجموعات التركيز يمكن تقسيم المناطق المُقيّد الوصول إليها بصورة منهجية إلى قسمين ثانويين:

- المنطقة «الممنوع دخولها»: وتمتد على منطقة تبعد ما بين 0 إلى 500 متر عن السياج، يُحظر فيها الوصول كلياً ويُمثل دخولها تهديداً كبيراً على الحياة. يُنفّذ الجيش الإسرائيلي عمليات توغل في هذه المنطقة عدّة مرات في الأسبوع، يتمّ خلالها تنفيذ عمليات تجريف للأراضي ويتمّ تدمير أيّ ممتلكات توجد هناك. وقد اعترف الجيش الإسرائيلي جزئياً بوجود مثل هذه المنطقة خلال شهر أيار/مايو 2009، عندما ألقت قواته الجوية آلاف المناشير فوق أجزاء

قطاع غزة: المناطق المحظور وصولها والمجتمعات المحلية المتأثرة.

آب/أغسطس 2010

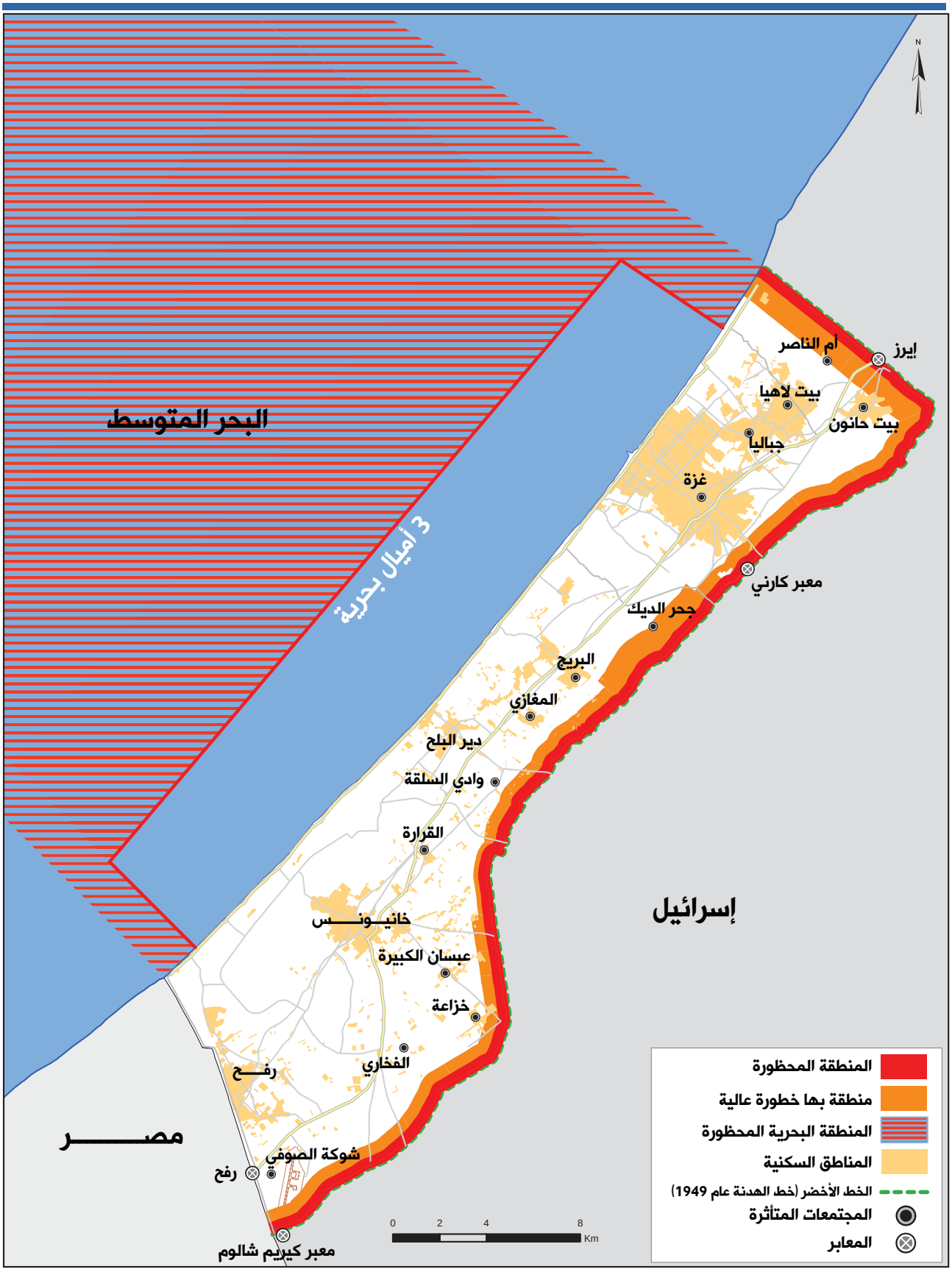

مختلفة من قطاع غزة تنص على أنّ أي شخص يدخل المناطق التي تبعد عن السياج أقل من 300 متر فإنّه يعرّض حياته للخطر.[10]

- "المنطقة عالية الخطورة": وتمتد على المنطقة التي تبعد ما بين 500 إلى 1,500-1,000 متر عن السياج، بحسب المنطقة. ويعتبر إطلاق النار على الأشخاص الذين يدخلون إلى هذه المنطقة بالإضافة إلى تجريف الأراضي وتدمير الممتلكات من الممارسات الشائعة فيها؛ إلا أنّ هذه الممارسات تُنفّذ بصورة غير منتظمة وغير متوقعة. وكقاعدة عامّة، كلما كانت المسافة التي يصلها الشخص في هذه المنطقة أقرب إلى السياج، كلما زادت احتمالات تعرّضه للنيران التحذيرية أو المباشرة. وقد تم تجريف بعض المقاطع في هذه المنطقة خلال السنتين الماضيتين (بعضها أكثر من مرة) وزُرعت في أعقاب ذلك بمحاصيل تروى بمياه الأمطار، غالبا القمح والشعير.[11]

وأشار المشاركون في المقابلات وفي مجموعات التركيز أنّ حوادث إطلاق النار وتجريف الأراضي وقعت في مناطق أبعد من مسافة 1,500-1,000 متر عن السياج، بل وحتى مسافة بلغت 3,000 متر. ولكن نظرا للوتيرة المنخفضة لهذه الحوادث ووصول المزارعين الفلسطينيين المنتظم نسبيا إلى هذه المناطق، لم تُحسب هذه المناطق، لغرض هذه الدراسة، كجزء من التقديرات المتعلقة بالمناطق المُقيّد الوصول إليها.

وإجمالا، تقدّر الأراضي المُقيّد الوصول إليها بما فيها المناطق "الممنوع دخولها" والمناطق "عالية الخطورة" بما يقرب من 62,600 دونم (62.6 كيلومتر مربع) أي ما يُمثّل 17 بالمائة من المساحة الكليّة لأراضي قطاع غزة (365 كيلومتر مربع).[12]

وبعد قياس مساحة المناطق المستخدمة لأغراض غير زراعيّة، قدّر أيضاً أن ما يقرب من 95 بالمائة (59,500 دونم أو 59.5 كيلومتر مربع) من المناطق المُقيّد الوصول إليها هي أراض صالحة للزراعة.[13] وعلى أساس البيانات الصادرة من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني عامي 2004-2005 حول مساحة الأراضي المزروعة في قطاع غزة (168,506 دونم)، يمكننا أن نقدّر أن ما يقرب من 35 بالمائة من الأراضي الصالحة للزراعة في قطاع غزة تقع في المناطق المُقيّد الوصول إليها.[14]

مناطق البحر المقيد الوصول إليها

نصّت اتفاقية غزة-أريحا المبرمة عام 1994 بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية على أن المناطق البحرية ضمن مسافة 20 ميل بحري عن شاطئ غزة يجب أن تكون مفتوحة لاستخدامات الفلسطينيين للصيد، والنشاطات

قوارب صيد على رمال شاطئ خانيونس, تموز/يوليو 2010

مزارعون من منطقة الفخاري، شرق خانيونس، تموز/يوليو 2010.

الترفيهية والاقتصادية. ومنذ اندلاع الانتفاضة الثانية في أيلول/سبتمبر 2000 طبّقت قيود ازدادت تدريجيا على وصول صيادي الأسماك إلى البحر. وفي عام 2002 تعهّدت إسرائيل بالسماح بنشاطات الصيد في المناطق البحرية التي تبعد عن الشاطئ حتى مسافة 12 ميلا بحرياً («تعهد برتيني»)؛ غير أنّ هذا التعهد لم يُطبّق أبداً، بل وفرضت قيود أكثر صرامة خلال معظم الوقت بعد ذلك. فعلى سبيل المثال، أغلقت إسرائيل رصيف خان يونس بالكامل خلال عام 2003 و 2004 وفُتح فترة 95 يوماً فقط خلال عام 2005، مما منع الوصول إلى جميع المناطق البحرية المجاورة بالكامل. وقد تذبذبت القدرة على الوصول في مناطق أخرى على طول الساحل على مر السنين، وغالبا كرد فعل على مخاوف بشأن تهريب أسلحة إلى غزة عن طريق البحر. وفي منتصف عام 2006، أعلنت إسرائيل عن حظر نشاطات صيد الأسماك في المناطق البحرية التي تبعد عن الشاطئ ما بعد 6 أميال بحرية.

اعتماداً على المقابلات ومجموعات التركيز، يعود تاريخ آخر توسيع للمنطقة المُقيّد الوصول إليها في البحر إلى أواخر عام 2008، وذلك عشيّة الهجوم العسكري «الرصاص المصبوب». وقد أصبحت المنطقة المقيد وصولها على طول ساحل غزة، تبدأ من 3 أميال بحرية. وفي الشمال، حُظر على الفلسطينيين بالكامل من الوصول إلى شريط يبلغ عرضه 1.5 ميل بحري على طول الحدود البحرية مع إسرائيل، وشريط آخر يبلغ عرضه 1 ميل بحري في الجنوب على طول الحدود البحرية مع مصر، كما هو منصوص عليه في اتفاقيّة غزة-أريحا المبرمة عام 1994.[15]

وإجمالا، يُحظر على الفلسطينيين بالكامل الوصول إلى 85 بالمائة من المناطق البحرية التي يحقّ لهم فيها بممارسة النشاطات البحرية، بما في ذلك الصيد، بموجب اتفاقيّة غزة-أريحا المبرمة عام 1994.

وعلى غرار الأراضي المُقيّد الوصول إليها على الأرض، يتعرض صيادو الأسماك الفلسطينيين الذين يدخلون المناطق المقيّد الوصول إليها في البحر عادة لإطلاق النيران التحذيرية على يد القوات البحرية الإسرائيلية، وفي بعض الحالات، يتمّ استهدافهم بالنيران مباشرة. وعادةً ما تُصادر القوارب التي يعترضها الجيش الإسرائيلي في هذه المناطق، بالإضافة إلى معدات الصيد، ويتمّ احتجاز الصيادين أيضاً.

السكان المتضررون

لغرض تقدير حجم السكان المتضررين تضرراً مباشراً من القيود المفروضة على الوصول إلى الأراضي، كما هي معرّفة أعلاه، تمّ اعتبار أنواع العائلات التالية:

- عائلة تملك أراضٍ في المنطقة المقيّد الوصول إليها؛

- عائلة أحد أفرادها على الأقل يعمل أو كان يعمل بالزراعة أو بجمع الخردة المعدنيّة في المنطقة المقيّد الوصول إليها؛
- عائلة يقع منزلها في منطقة تبعد عن حدود المنطقة المقيّد الوصول إليها مسافة 100 متر؛[16]
- عائلة هُجّرت وتعيش في منطقة أخرى نتيجة هدم منزلها وممتلكاتها الواقعة في المنطقة المقيّد الوصول إليها؛
- عائلة يدرس أحد أفرادها على الأقل أو يعمل في مدرسة متضررة.

ويبلغ مجموع السكان الذين يندرجون ضمن هذه المعايير ما يقرب من 113,000 شخص، أو 7.5 بالمائة من مجمل سكان قطاع غزة، موزّعون على 14 منطقة رئيسة (أنظر/ي الجدول 1).[17]

تضم محافظة غزة أكبر عدد من السكان المتضررين (43 بالمائة)، يليها خان يونس (24 بالمائة) ومن ثمّ شمال غزة (21 بالمائة). كما أنّ المناطق الريفيّة تعتبر أكثر تضررا مقارنة بالبلدات، والمدن، ومخيمات اللاجئين. ففي قرى مثل خزاعة وعبسان في محافظة خان يونس تبلغ نسبة سكان القرية المتضررين 50 بالمائة على الأقل، في حين أنّ العدد لا يزيد 10 بالمائة في مدينة غزة.

وفقا لوزارة الزراعة في غزة، بلغ عدد الأشخاص المُسجلين كصيادي أسماك يمارسون فعلياً مهنة الصيد حتى نهاية عام 2009، 3,500 شخص تقريباً. ويمثّل هذه الرقم انخفاضا مما يقرب من 10,000 صياد ممارس في قطاع غزة كانوا مُسجّلين عشية اندلاع الانتفاضة الثانية في أيلول/سبتمبر 2000، عندما بدأت إسرائيل بفرض قيود على الوصول إلى مناطق صيد الأسماك. وعلى افتراض أنّ الانخفاض التدريجي لمناطق الصيّد المسموح الوصول إليها هو العامل الرئيس الذي دفع الصيادين إلى ترك العمل في قطاع الصيد، فإنّ عدد الأشخاص المتضررين من القيود المفروضة على الوصول إلى البحر يُقدّر بـ65,000 شخص.[18]

وفي المجمل، يبلغ عدد الأشخاص المتضررين بشكل مباشر نتيجة القيود المفروضة على الوصول إلى الأراضي ومناطق الصيد مجتمعين 178,000 شخص، أو ما يقرب من 12 بالمائة من مجمل عدد سكان قطاع غزة.

الجدول 1: عمق، ومساحة الأراضي المقيد الوصول إليها وعدد الأشخاص المتضررين بحسب المنطقة

المحافظة	المنطقة	عمق المناطق المقيد الوصول إليها (بالأمتار)	المساحة (بالدونم)	السكان المتضررون
شمال غزة	بيت لاهيا	1,500	6,032	6,400
	جباليا	1,000	2,895	12,300
	بيت حانون	N: 1,500; E: 1,000	9,447	3,800
	أم النصر*	1,500	1,778	1,400
غزة	حجر الديك	1,500	8,605	1,500
	مدينة غزة	1,000	5,258	44,900
دير البلح	وادي السلقة	1,000	3,949	2,300
	المغازي	1,000	2,370	3,300
	البريج	1,000	2,002	4,900
خان يونس	الفخاري	1,000	2,984	2,800
	خزاعة	1,000	5,075	4,600
	عبسان الكبيرة	1,000	2,468	9,200
	القرارة	700	2,383	9,900
رفح	شوكة الصوفي	1,000	7,370	5,400
المجموع			**62,616**	**112,700**

* تتضمن تجمع السيفا السكاني

2. أزمة حماية[19]

يعاني السكّان المدنيون المتضررون من القيود التي يفرضها الجيش الإسرائيلي على الوصول من انعدام الاحترام المنهجي لحقوقهم الأساسيّة التي يضمنها لهم القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان. ينبع هذا الوضع من الأساليب التي يستخدمها الجيش الإسرائيلي لفرض هذه القيود وثني السكان عن الوصول إلى هذه المناطق، هذه الأساليب عرّضت حياة المدنيين لخطر كبير وأدّت إلى خسارة واسعة في ممتلكاتهم. وهنالك خطر إضافي تتعرض له حياة المدنيين وممتلكاتهم ينبع من النشاطات العسكرية التي تُنفّذها الفصائل الفلسطينية المُسلّحة في المناطق المُقيّد الوصول إليها واشتباكاتهم مع الجيش الإسرائيلي.

إطلاق النار العشوائي

يعد إطلاق النيران الحية على الذين يدخلون إلى المناطق البرية والبحرية التي يقيد دخولها أحد طريقتين رئيستين يستخدمهما الجيش الإسرائيلي لفرض القيود على إمكانية الوصول إلى هذه المناطق. وفي معظم الحالات تُطلق "طلقات تحذيرية" لإجبار الناس على الخروج من المنطقة، والتي لا تؤدي إلى وقوع أي خسائر بشرية. ولا يوجد أي حصر شامل أو دقيق لتكرار وقوع هذا النوع من الحوادث. ويقدر ممثلو المنظمات المحلية الذين أجريت مقابلات معهم لإعداد هذه الدراسة أن هذه الحوادث تحدث تقريباً غلى أساس يومي. وذكرت نقابة الصيادين أنها سجلت 48 حادثا أو أربعة حوادث أسبوعياً في المتوسط في الأشهر الثلاثة الأولى من عام 2010 تضمنت إطلاق "نيران تحذيرية" على صيادين يدخلون المنطقة البحرية المقيد دخولها.

وأدى عدد قليل من الحالات إلى مقتل وإصابة مدنيين. وسجل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الفترة منذ نهاية هجوم "الرصاص المصبوب" الإسرائيلي العسكري في كانون الثاني/ يناير 2009 وحتى نهاية تموز/ يوليو 2010 مقتل 22 مدنيا على يد الجيش الإسرائيلي في

الإطار القانوني

تعتبر حماية السكان المدنيين خلال النزاعات المُسلّحة أحد الأهداف الرئيسة للقانون الدولي الإنساني.[02] ويعتبر التمييز ما بين المقاتلين والأهداف العسكرية من جهة وما بين المدنيين والأعيان المدنية من جهة أخرى حجر الأساس في متن هذا القانون ومصدر بعض القواعد المُحدّدة التي تقيّد الأعمال العدائية. ووفقا لهذا المبدأ،

يحظر حظرا باتاً استهداف المدنيين بغض النظر عن الظروف. وعند تنفيذ الأعمال الهجوميّة، يجب أن يتخذ أطراف النزاع جميع التدابير الاحتياطية المعقولة لتجنب، أو التقليص في أي مناسبة، تكبيد المدنيين عرضياً خسائر بشرية في الأرواح أو إلحاق إصابات بين المدنيين؛[12]

يحظر حظرا باتاً استهداف الأعيان المدنية (تنحصر الأهداف العسكرية بالأهداف التي تسهم مساهمة فاعلة في العمل العسكري سواءً كان ذلك بطبيعتها أم بموقعها أو بغايتها أو باستخدامها)؛[22]

يجب على أطراف النزاع أن تتخذ جميع التدابير الاحتياطية لحماية السكان المدنيين والأعيان المدنية الواقعة تحت سيطرتها ضد آثار الأعمال الهجومية؛ ويجب عليها تجنب وضع الأهداف العسكرية داخل المناطق السكنية المكتظة أو بالقرب منها.[32]

يتحتّم على كلّ من إسرائيل بحكم أنها القوة المحتلة وعلى السلطات الفعلية في غزة، أن تحترم حقوق الإنسان للسكان الذين يعيشون في قطاع غزة، كما هي معرّفة في مختلف المعاهدات وبما يتوافق مع القانون الدولي الإنساني العرفي. ومن الحقوق ذات الصلة بموضوع هذه الدراسة على وجه الخصوص، حق كل إنسان في الحياة (ولا يجوز حرمان أحد من حياته عشوائياً)،[42] وفي حرية التنقّل واختيار مكان سكنه/ها في بلده/ها،[52] وفي العمل وكسب الرزق من العمل،[62] وفي أن ينعم الإنسان بمستوى معيشي كاف.[72]

وكما أشارت محكمة العدل الدولية في رأيها الاستشاري بشأن جدار الضفّة الغربية، فإنّ لإسرائيل "الحق، بل ومن واجبها، الردّ من أجل حماية حياة مواطنيها [ولكن] التدابير المتخذة رغم ذلك، يجب أن تتوافق مع القانون الدولي النافذ".[28]

المناطق المقيد الوصول إليها، من بينهم ستة أطفال. وأصيب خلال هذه الفترة 146 مدنيا فلسطينيا في الظروف نفسها (من بينهم 16 مزارعا وتسعة صيادين)، و27 على الأقل من هؤلاء أطفال (ولم يتم التحقق من أعمار 26 شخصا أصيبوا خلال هذه الفترة في هذه المنطقة).

ولم يكن المزارعون والصيادون المدنيين الوحيدين الذين يتعرضون عادة للنيران الحية. فمنذ أوائل عام 2010 كانت هناك أعداد متزايدة من حوادث إطلاق النار التي تؤثر على من يجمعون الأنقاض والمعادن الخردة في المناطق المقيد دخولها مما أدى إلى إصابة 19 شخصا. وتزايد عدد الأشخاص الذين يجمعون الأنقاض باضطراد، نظرا للطلب المتزايد على هذه المواد من قبل الصناعة القائمة على إعادة التدوير.[29]

وسجل أكبر عدد للخسائر البشرية في صفوف المدنيين في شهر واحد في آذار/ مارس 2010 (حالة وفاة و36 إصابة) وحدث هذا في سياق سلسلة من عمليات التوغل البري والهجمات الجوية الإسرائيلية، التي شنتها رداً على مقتل عامل أجنبي في إسرائيل بنيران صاروخ فلسطيني، وقتل جنديين إسرائيليين في وقت لاحق في اشتباكات بين القوات الإسرائيلية ومسلحين فلسطينيين.

بتاريخ 13 تموز/يوليو 2010, قُتلت امرأة وأُصيب ثلاثة من أقاربها على يد قذيفة مسمارية أصابت منزلهم في جحر الديك, والذي يبعد 400 متر عن السياج الحدودي.

واستهدف كثير من الهجمات الإسرائيلية مباني زراعية تقع في المنطقة المقيد وصولها، والتي أدت، علاوة على الإصابات التي لحقت بعدة أشخاص، إلى إلحاق أضرار شملت 13 منزلاً ومدرسة وخزان مياه، وأصيب أربعة أشخاص أثناء مظاهرات مختلفة التي نظمت يوم 30 آذار/ مارس في المناطق المقيد وصولها، بمناسبة ذكرى "يوم الأرض".

وبالإضافة إلى تعارض هذه الطريقة لفرض المنطقة المقيّد وصولها مع قاعدة القانون الإنساني الدولي التي تقتضي من أطراف الصراع اتخاذ كل التدابير الممكنة

محمد أبو وردة – الذي يعمل في جمع الأنقاض

يقوم محمد أبو وردة (22 عاما) منذ آذار/ مارس 2010 بجمع الأنقاض لتوفير دخل يعول زوجته وأبنائه الثلاثة، ويدعم في الوقت نفسه عائلته الأكبر التي تعتمد عليه باعتباره المصدر الرئيس للدخل. وقبل ذلك، كان عاطلاً عن العمل وعمل في مشروع مؤقت لتخفيف الفقر في بلدية غزة. ويغادر في حوالي السادسة من صباح كل يوم هو وشقيقه البالغ من العمر 16 عاما منزلهما في بيت لاهيا في عربة يجرها حمار إلى المنطقة الصناعية القديمة عند معبر إيريز.

وفي 15 أيار/ مايو 2010، وصل محمد إلى الموقع في السابعة صباحاً وكان هناك بالفعل ما بين 200 و300 عامل؛ ويرتدي كثيرون منهم ملابس بيضاء لإظهار وجودهم ووضعهم كمدنيين للقوات الإسرائيلية. وبدأ أبو وردة العمل في حفرة غير عميقة على الرغم من طلقات النيران التحذيرية المتقطعة، على بعد 400 متر تقريبا من السياج. وبعد ذلك، عندما حاول الخروج من الحفرة، أصيب برصاصة، اخترقت ساقه اليمنى وخرجت من الجانب الآخر. واستدعى ابن عمه سيارة إسعاف؛ إلا أن سائقها رفض دخول المنطقة المقيد وصولها. ومن ثم، وضع أبو وردة على العربة التي يجرها حمار ونقل إلى منطقة تبعد حوالي نصف ساعة، حيث كانت سيارة الإسعاف في انتظاره ونقلته إلى المستشفى. وعانى أبو وردة من عدة كسور في الساق وأجريت له جراحة لتثبيت الساق من الخارج.

الرسم 1: الخسائر البشرية في صفوف المدنيين في المناطق المقيد وصولها حسب الشهر

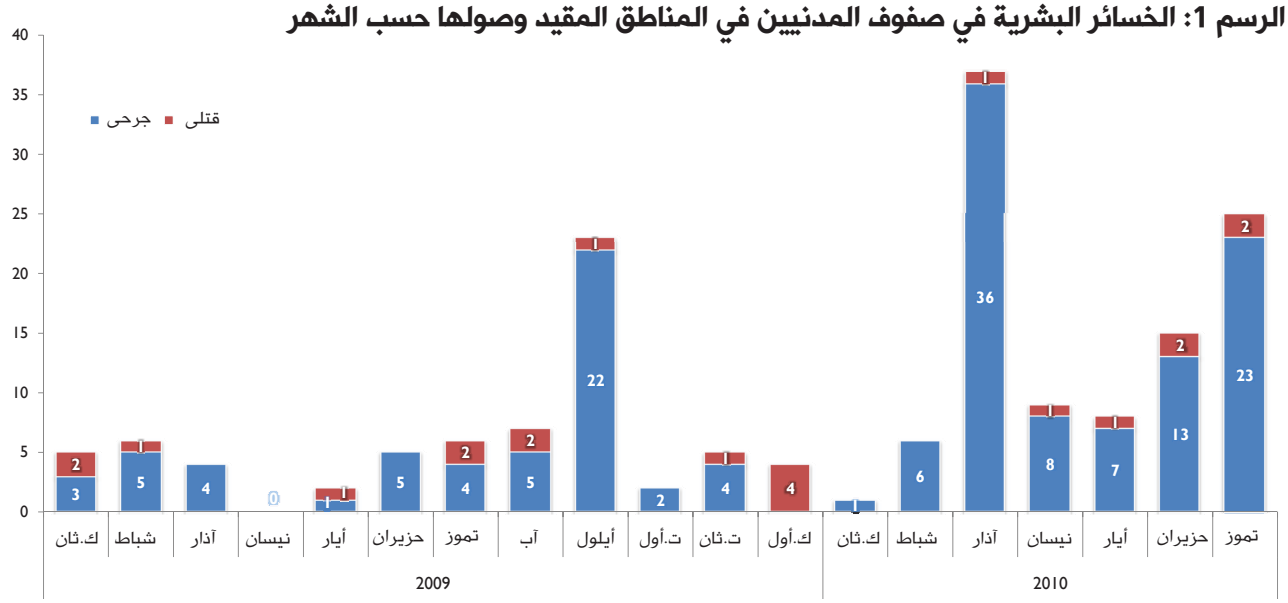

* الأرقام الخاصة بشهر كانون الثاني/ يناير 2009 تشتمل فقط على الخسائر البشرية التي وقعت بين يومي 19 و31 من ذلك الشهر (أي بعد انتهاء هجوم "الرصاص المصبوب" العسكري الإسرائيلي).

لحماية السكان المدنيين والأعيان المدنية وحظر استهداف المدنيين، وعلى الرغم من طبيعتها الفتاكة، رفض الجيش الإسرائيلي أن يقدم للسكان المتضررين المعلومات الدقيقة عن المحددات الرئيسية لنظام الوصول المطبق، لاسيما في المناطق الزراعية وبدرجة أقل في المناطق الصيد المقيدة. والغموض وغياب الوضوح كبيرين فيما يتعلق بالحدود الدقيقة للمناطق المقيدة، والأحوال التي قد يسمح أو يمنع فيها إمكانية الوصول إلى هذه المناطق والنتائج المترتبة على حظر الدخول. وفيما يتعلق بالحدود، امتنع الجيش الإسرائيلي عن رسم حدود المناطق المقيدة على أي نحو ذي مغزى، رغم أنه يقوم بالتوغل البري عدة مرات في المناطق المقيدة: من ثلاث إلى أربع مرات كل أسبوع وتقوم القوات البحرية بحراسة الساحل بشكل مستمر.

وعلاوة على ذلك، قدم الجيش الإسرائيلي في مناسبة واحدة على الأقل، للسكان المتضررين معلومات مضللة على نحو واضح: ففي أيار/ مايو 2009، أسقطت القوات الجوية الإسرائيلية آلاف المنشورات على طول المناطق المتضررة تحذر الناس من دخول مناطق تقع على مسافة أقل من 300 متر من السياج، ومع هذا كانت القيود على إمكانية الوصول ولا تزال مفروضة، من الناحية الفعلية على مناطق تقع على مسافة تصل إلى ما بين 1000 و1500 متر من السياج.

وغياب الوضوح وعدم القدرة على التنبؤ المرتبطة بنظام حرية الوصول يجعل هذا النظام على درجة كبيرة من التعسف، ويزيد، من ثم وإلى حد كبير، مستوى الخطر الذي يتعرض له آلاف المدنيين الذين يعتمدون على دخول المناطق المقيدة لكسب عيشهم. ومن العوامل الرئيسية التي تزيد من تعسف هذا النظام التكرار المرتفع نسبياً لتعديل بعض المحددات الرئيسية للنظام، وخصوصا عمق المناطق المقيدة.

وفي ظل غياب المعلومات الدقيقة، يضطر المدنيون إلى تقييم المخاطر قبل كل دخول لتلك المناطق، استناداً إلى خبرتهم الفردية والجماعية. ووافق المشاركون في المقابلات ومجموعات النقاش على أن العوامل التالية تزيد من احتمال تعرضهم لإطلاق النار، في المناطق البرية:

- القرب من السياج
- القرب من أبراج المراقبة والمعابر
- أن يكون رجلا
- أن يكون ضمن مجموعة صغيرة (4 – 6 أشخاص)
- ارتداء غطاء للوجه
- الدخول بصحبة عربة يجرها حمار
- الدخول عند الغروب أو الفجر
- وجود ضباب

وذكر الصيادون أن الإبحار في قارب صيد واحد (بدلا من الإبحار ضمن مجموعة من القوارب)، وكذلك في قوارب أو سفن لا تحمل لوحات ترخيص تزيد من احتمال تعرضهم لإطلاق النار. ويلاحظ أن أوقات التوتر بين الفصائل الفلسطينية وإسرائيل هي الأكثر خطورة في كل من المناطق البرية و البحرية.

وفي المقابل، يلاحظ السكان المتضررون أن وجود موظفين من المنظمات الدولية في منطقة معينة، وخصوصا موظفي اللجنة الدولية للصليب الأحمر، عامل مهم في تقليل احتمالات التعرض لإطلاق النار.

تجريف الأراضي وتدمير الممتلكات

الطريقة الأخرى المستخدمة لمنع أو إعاقة الوصول إلى المناطق المقيدة هي تجريف الأراضي الزراعية وتدمير المباني الخاصة أو إلحاق أضرار بها. والقضاء التدريجي على وسائل الإنتاج والمساكن الواقعة في المناطق المقيدة يقلل عدد الناس الراغبين في دخول هذه المناطق. وبالإضافة إلى ذلك، فإن توقع المزيد من الدمار وتجريف الأرض في المستقبل يقلل الحافز لإعادة الزراعة أو إعادة البناء.

وجرى تدريجياً تجريف معظم الأراضي في "المنطقة الممنوع دخولها" التي تقع أساساً على بعد 300 متر من السياج منذ بداية الانتفاضة الثانية في عام 2000، بما في ذلك تدمير المباني (السكنية والزراعية) الموجودة هناك. و كانت المناطق التي تقع على بعد يتراوح بين 300 و500 متر الموقع الرئيسي للتجريف منذ عام 2006. ونظراً للخطر على الحياة التي تشكله محاولة الوصول إلى الأراضي، فإن معظم الأراضي الزراعية في هذه المنطقة تم هجرها تدريجيا ولم يعاد قط بناء المباني.

ويجري تجريف الأراضي وتدمير الأشجار والمحاصيل الحقلية على نحو أكثر انتظاماً بدرجة تزيد أو تقل منذ أواخر عام 2008، أثناء عمليات التوغل الأسبوعية التي يقوم بها الجيش الإسرائيلي في «المنطقة التي تشكل خطورة كبيرة» (أي التي تقع على مسافة تتراوح بين 1000 و1500 متر من السياج). ويشارك في عملية التوغل العادية ما بين أربع وعشر مركبات عسكرية (دبابات وجرافات وسيارات جيب عسكرية)، وكثيرا ما تصاحبها طائرات هليكوبتر وطائرات بدون طيار ووابل كثيف من النيران. وسجل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية 72

نقاط مسلحة لإطلاق النار عن بعد

إطلاق النار على الناس الذين يدخلون المناطق المقيدة غالباً ما يحدث من نقاط مسلحة لإطلاق النار عن بعد. هذه النقاط تم نشرها على شكل أكشاك مؤمنة صغيرة موزعة على طول السياج تبلغ المسافة بين كل نقطة وأخرى بضع مئات من الأمتار، ويحتوي كل منها على مدافع رشاشة تحميها أغطية مدرعة يمكن سحبها، ويمكن أن تصل نيرانها إلى أهداف على مسافة تصل إلى 1.5 كيلومتر.[30]

ويعمل فريق كله من المجندات كفريق مراقبة في غرف العمليات الواقعة في قيادة الكتائب حول قطاع غزة.[31] وتتعرف هؤلاء المجندات على الأهداف المحتملة ويبلغن قادة الكتيبة عنها، وهم الذين يقررون ما إذا كان الهدف "يجرم" أو لا يجرم، أي إذا كان يمكن إطلاق النار التحذيرية أو المباشرة عليهم. وأفاد تقرير نشرته مؤخرا صحيفة هآرتس الإسرائيلية اليومية بأن "الإجراء الذي يسمح بفتح النار معقداً ولكنه يستغرق أقل من دقيقتين."[32]

وفي النهاية ينفذ إطلاق النار الفعلي بالضغط على زر يفتح قبة الكشك لتكشف عن المدفع الرشاش، وتشغيل مقود (جوي ستيك) يسمح للجندي بتوجيه السلاح نحو الهدف المحدد، الذي توجهه صور تنقل من الميدان. ويعتمد من يقوم بالتشغيل كذلك على صور ومعلومات من أجهزة الاستشعار البرية والطائرات وطائرات بدون طيار.[33] وتتم تغذية النظام أيضاً بمقاطع صوتية مباشرة للهدف الذي يجري قصفه: ويشرح أحد من يديرون هذا النظام عمره 21 عاما التشغيل قائلا "ويعطي هذا (صوت الأعيرة التي يجري إطلاقها) الإحساس بأنني أطلق النار الآن." ويضيف قائلا "إنه لأمر مغرٍ للغاية أن تكون الشخص الذي يفعل هذا. ولكن ليس كل واحد يريد هذا العمل. إنه ليس أمراً بسيطاً أن تقوم بتشغيل مقود يشبه مقود (جوي ستيك) جهاز الـ'بلاي ستيشن' الذي تنتجه شركة 'سوني' وتقتل، ولكنه في نهاية المطاف لأغراض الدفاع."[34]

وتستخدم كذلك وسائل عسكرية أخرى لفرض قيود على الوصول إلى الأراضي، بما في ذلك الهجمات التي تشنها طائرات بدون طيار وإطلاق النيران من الدبابات. وتشمل الذخيرة المستخدمة أثناء الحالة الأخيرة قذائف "فليشيت"، التي تنفجر في الجو لتطلق آلاف الإبر المعدنية عيار 3.75 سنتيمتر التي تنتشر في قوس مخروطي الشكل طوله 300 متر وعرضه حوالي 90 متراً.[35] وأثناء شهر تموز/ يوليو 2010، قتل مدنيان على الأقل وأصيب عشرة (من بينهم أربعة أطفال) بهذا النوع من الذخيرة.

عائلة الترابين – قرية جحر الديك

تتكون عائلة الترابين من والدين وسبعة أبناء وتعيش في قرية جحر الديك التي تقع جنوب شرقي مدينة غزة، على بعد 1.2 كيلومتر تقريباً من السياج. وفي صباح يوم 11 شباط/ فبراير 2010، أطلقت القوات الإسرائيلية عدداً من قذائف الدبابات وفتحت نيران المدفع الرشاشة على القرية بعد أن فتحت جماعة فلسطينية مجهولة النار على القوات الإسرائيلية المتمركزة بجوار الحدود في وقت سابق من ذلك الصباح. وأصابت إحدى القذائف سقف منزل عائلة الترابين واخترقته إلى الغرفة التي تعيش فيها العائلة. وأصيب ثلاثة من أفراد العائلة الفتيات عفاف (12 عاما) وأحلام (11عاماً) ومنى (خمسة أعوام) بجراح طفيفة إلى معتدلة وجرى نقلهن إلى مستشفى الأقصى. واستمر إطلاق نيران الأسلحة الرشاشة بشكل متقطع أثناء الصباح لما يقرب من خمس ساعات مما حال دون خروج كثير من السكان من بيوتهم.

ووصف إسماعيل الترابين رب العائلة ظروف المعيشة الصعبة المفروضة على العائلة نظراً لموقع بيتهم بالقرب من المنطقة الحدودية. وقال "إطلاق النار حدث يومي ولا يمكننا أن نرتاح أبداً دون خوف." ويتعين على أبنائه أن يسيروا لمسافة 1.3 كيلومتر إضافية كل يوم ليصلوا إلى مدرستهم عن طريق بديل أكثر آمانا لكنه أطول. وتساءلت أحلام إحدى الشقيقات الثلاث اللاتي أصبن إلى أي مدى ستستطيع أن ترعى أخواتها الأصغر اللاتي أُصبن بعد الحادث. وأفاد إسماعيل الترابين أنه نظراً لهذه الظروف، غادرت في الآونة الأخيرة ثلاث عائلات في قرية جحر الديك وانتقلت إلى مكان آخر في قطاع غزة. ولكنه قال "هذا منزلنا وهذه أرضنا وعائلتي لن تغادره."

عملية توغل في المناطق المقيدة، خلال الأشهر الخمسة الأولى من عام 2010، بواقع يزيد على ثلاث عمليات في المتوسط كل أسبوع.

وأوضح المزارعون الذين أجريت مقابلات معهم أن الأشجار والمحاصيل التي تنمو فيزيد ارتفاعها عن 80 سنتيمترا تُجرف بشكل منهجي. واستناداً إلى هذا الفهم، قام كثير من المزارعين بزراعة القمح والشعير في المناطق التي جرى تجريفها من قبل، حيث لا تصل هذه الحاصلات عادة إلى ذلك الارتفاع، ومن ثم يكون أمامها فرصة أفضل لتجنب التدمير (أنظر/ي أيضا القسم الخاص «بآليات التكيّف»). وعلى النقيض من التدمير التدريجي للحاصلات والأشجار، فإن الجزء الأكبر من الأبنية الموجودة في هذه المناطق جرى تدميرها بعد توسيع أراضي المناطق المقيدة منذ نهاية عام 2008، وفي غالبيتها العظمى أثناء هجوم «الرصاص المصبوب» العسكري الذي استمر ثلاثة أسابيع.

وتقدر القيمة العينية للممتلكات المدنية التي جرى تدميرها في المناطق المقيدة في السنوات الخمس الماضية بحوالي 308 ملايين دولار أمريكي بشكل متحفظ.[36] ويشمل هذا حوالي 18 ألف دونم من الأراضي المزروعة بأشجار الفاكهة، و5800 دونم من الدفيئات، وما يقرب من 1,000 مبنى سكني وأكثر من 300 بئر مياه وستة مصانع، بالإضافة إلى أشياء أخرى. مزيد من التفاصيل والأرقام تجدونها في القسم التالي الذي يطرح تأثير تقييد حرية الوصول على أسباب العيش.

ومن الطبيعي، أن حجم خسارة الملكية الذي يتكبده قطاع الصيد أصغر إلى حد كبير من الخسائر المماثلة على الأرض والتي تشمل عادة تدمير وإلحاق الضرر بسفن ومعدات الصيد في سياق حوادث إطلاق النار. ومنذ بداية عام 2007، سجلت نقابة الصيادين نحو 130 حادث إطلاق نار أدت إما إلى إلحاق ضرر بسفن الصيد (بما في ذلك الخسارة الكاملة) أو بمعدات الصيد. وفي بعض الحالات، تعترض القوات البحرية الإسرائيلية سفن الصيد التي تبحر لأبعد من ثلاثة أميال بحرية عن الشاطئ وتصادرها. وأفادت نقابة الصيادين أنه منذ كانون الثاني/ يناير 2007 جرت مصادرة 35 سفينة في حوادث مماثلة وأعيدت بعد فترات تراوحت بين ثلاثة وتسعة أشهر، وهناك سبع سفن صيد على الأقل محتجزة لدى إسرائيل في الوقت الحالي. وتتضمن بعض حوادث الاعتراض أيضا القبض على صيادين واحتجازهم في قواعد عسكرية لاستجوابهم غالباً لفترات تتراوح بين يوم وثلاثة أيام.

أنشطة الفصائل المسلحة والاشتباكات

تستخدم الفصائل الفلسطينية المسلحة المناطق المقيدة عادة لتنفيذ أنشطة عسكرية مختلفة ضد أهداف إسرائيلية، بما في ذلك المركبات العسكرية الإسرائيلية

الرسم 2: جميع الخسائر البشرية الفلسطينية في المنطقة المقيدة حسب الوضع

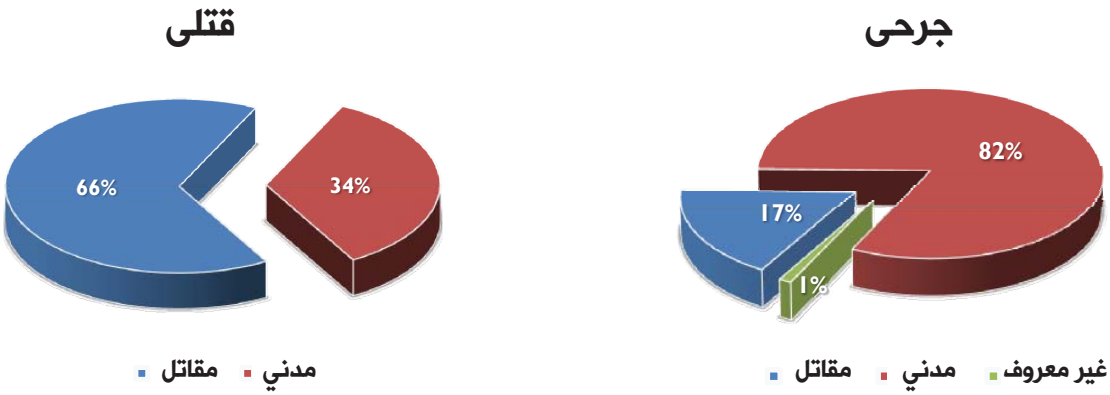

التي تقوم بدوريات عند السياج أو التي تقوم بعمليات تجريف داخل قطاع غزة؛ وذلك من خلال زراعة المتفجرات على الطرق التي يستخدمها الجيش الإسرائيلي أثناء عمليات التوغل وإطلاق قذائف الهاون وصواريخ نحو إسرائيل والحدود. وتستخدم الفصائل الفلسطينية المسلحة أيضا المناطق البحرية على طول الساحل لتهريب الأسلحة إلى قطاع غزة ولنشر براميل المتفجرات على طول الطرق التي تستخدمها البحرية الإسرائيلية. وبينما تذكر السلطات الإسرائيلية هذه الأنشطة كمبرر للممارسات المفصلة أعلاه، إلا أنها تسبب مخاطر إضافية على حياة المدنيين وممتلكاتهم، نتيجة للهجمات التي يشنها الجيش الإسرائيلي ضد المقاتلين، وبعضها يتطور إلى اشتباكات مسلحة مطولة قريبة من مناطق سكنية أو زراعية أو مناطق الصيد.

ومنذ نهاية هجوم «الرصاص المصبوب» العسكري، سجل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية مقتل أربعة جنود إسرائيليين وإصابة عشرة آخرين نتيجة لإطلاق النيران الفلسطينية بالقرب من السياج. وخلال الفترة نفسها، قتل الجيش الإسرائيلي 41 عضوا من الفصائل الفلسطينية المسلحة في المناطق المقيدة (37 على الأرض وأربعة في البحر)، وأصاب 26 آخرين (جميعهم على الأرض), وستة على الأقل من المدنيين الذين قتلوا و28 من المدنيين المصابين في المنطقة المقيدة (المذكورة أعلاه) سقطوا في إطار اشتباكات مسلحة بين الجيش الإسرائيلي والفصائل الفلسطينية.

منطقة لرعي الماشية, جحر الديك, تموز/يوليو 2010.

أثر القيود على مصادر الرزق

لقد كان لنظام القيود التي يفرضها الجيش الإسرائيلي على الوصول آثارا سلبية على الظروف المعيشيّة للسكان المتضررين. ازدياد معدلات الفقر وانعدام الأمن الغذائي، بالإضافة إلى تبني آليات تعايش سلبية (أنظر/ي القسم التالي) يعكس بعضا من مظاهر تدهور الظروف المعيشية. يحاول هذا القسم أن يقيّم الأثر الاقتصادي لهذا النظام من خلال تقدير قيمة الممتلكات المُدمّرة في المناطق المُقيّدة الوصول إليها على مدار السنوات الخمس الماضية، إلى جانب قيمة الدخل المفترض من النشاطات الزراعية ونشاطات صيد الأسماك الذي يخسره السكان سنويا بسبب تدمير الممتلكات الإنتاجيّة أو انعدام القدرة على الوصول إليها.

خسارة الممتلكات

لغرض هذا التقييم، يمكن تقسيم الممتلكات الواقعة في المناطق المقيد وصولها إلى أربعة أنواع بحسب استخداماتها: ممتلكات زراعية، وصناعية، وسكنية، وخدماتية.

وقد احتسب عدد المباني التي هدمت منذ عام 2005 في كلّ تصنيف من هذه التصنيفات من خلال استخلاص حاصل جمع الأرقام التي طُرحت في المقابلات ومجموعات التركيز في أنحاء المناطق المتضررة.[37] وخلافاً لذلك، نظراً لقصور تقنيات جمع البيانات في هذه الدراسة، فقد قدّرت قيمة البساتين المدمّرة والمحاصيل الحقلية من خلال استنتاجها من بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني من عام 2004/2005 المتعلقة باستخدام الأراضي الزراعية على مستوى المحافظات في المناطق المتضررة.[38] إضافة إلى ذلك، افترضنا أنّ ما نسبته 100

الجدول 2: عدد المباني التي هُدمت منذ عام 2005 (بحسب النوع) والقيمة العينية (بآلاف الدولارات الأمريكية)

النوع	عدد الوحدات	القيمة العينية
آبار المياه	305	9,150
مزارع الدواجن	197	1,970
مزارع الخراف	377	4,524
المنازل التي هدمت بالكامل	996	17,330
المنازل التي هدمت جزئياً	371	2,226
المساجد	3	57
المدارس (المدمرة أو التي تعرضت لأضرار جسيمة)	3	300
المصانع	6	12,000
المجموع	**2,259**	**47,557**

بالمائة من الأراضي الزراعية الواقعة في «المناطق الممنوع دخولها» تمّ تجريفها، بينما في المناطق «عالية الخطورة» افترضنا أنّ نسبة الدمار الذي أصاب الأراضي الزراعية المزروعة بالأشجار المثمرة أو محاصيل الدفيئات الزراعية بلغ 70 بالمائة.[39]

ونظراً لأنّ الأغلبية العظمى من المناطق المُقيّد وصولها هي أراض زراعية وتمثّل 35 بالمائة تقريبا من الأراضي الصالحة للزراعة في غزة، فلا عجب أنّ الممتلكات الزراعية، بما فيها الأشجار المثمرة، والدفيئات، ومزارع الدواجن والخراف، وآبار المياه تمثّل 90 بالمائة من مجمل الممتلكات التي فقدت. وقد قُدّرت القيمة الإجمالية لهذه الممتلكات بـ275 مليون دولار أمريكي (جميع الأرقام

الجدول 3: الأراضي المزروعة التي تمّ تجريفها (بالدونمات) وقيمتها العينية (بآلاف الدولارات الأمريكية) بحسب المحصول والمنطقة

المحصول/المنطقة	مناطق حرام*		مناطق عالية الخطورة		المجموع	
	المساحة	القيمة	المساحة	القيمة	المساحة	القيمة
الزيتون	4,015	42,353	3,336	35,199	7,351	77,552
اللوز	353	3,724	237	2,500	590	6,224
الحمضيات	3,475	49,001	3,551	50,066	7,026	99,067
أشجار مثمرة أخرى	1,148	9,699	854	7,215	2,002	16,914
العنب	780	6,587	781	6,598	1,561	13,185
الدفيئات	2,968	23,740	2,916	23,330	5,884	47,070
المجموع	**12,738**	**135,104**	**11,675**	**124,908**	**24,413**	**260,012**

*منذ 2005

أراضي زراعية في بيت حانون عام 2008.

أراضي زراعية في بيت حانون عام 2003.

منطقة الفراحين شرق خانيونس على حافة المنطقة ذات الخطورة العالية, تموز/يوليو 2010.

المتعلقة بالقيم الاقتصادية الواردة في هذا التقرير هي بالدولار الأمريكي إلا إذا ذكر غير ذلك). في إطار هذه الفئة تعتبر الأشجار المثمرة أعلى أنواع الممتلكات قيمةً، بما فيها أشجار الزيتون واللوز والحمضيات والعنب. وتمثّل هذه الأشجار التي يستغرق نموها ورعايتها سنوات قبل أن تدرّ دخلا مربحاً، ما يزيد عن 213 مليون أو 77 بالمائة من مجمل الخسائر الزراعية، يليها الدفيئات (47 مليون)، ثم آبار المياه (9 مليون)، ثم مزارع الخراف (4.5 مليون) ومزارع الدجاج (2 مليون).[40] أما الأنواع الثلاثة الأخرى من استخدامات الأراضي فتمثل 10 بالمائة من مجمل الخسائر، بما فيها المنازل التي هدمت بالكامل أو جزئياً (19.6 مليون)، والمصانع (12 مليون) والمدارس والمساجد (0.4 مليون).

وإجمالا، تُقدّر القيمة الإجمالية للخسائر في الممتلكات بسبب تجريفها وتدميرها على يد الجيش الإسرائيلي في المناطق المُقيّد وصولها على الأرض بـ 308 مليون دولار أمريكي. ثلث هذه القيمة تقريبا متعلق بممتلكات تقع في «المنطقة الممنوع دخولها» التي كانت سائدة حتى عام 2008 (أي التي تبعد حتى 300 متر عن السياج)، ودمّر معظمها خلال عامي 2006 و 2007، في حين أن القيمة المتبقية تتعلّق بممتلكات تقع في مناطق محظورة تمّ توسيعها منذ ذلك الوقت.

تعتبر الأرقام الواردة أعلاه تقديرات متحفّظة ولا مغالاة فيها. فعلى سبيل المثال، بدأت عمليات تجريف الأراضي في «المنطقة الممنوع دخولها» منذ عام 2000، ولكن بسبب صعوبات في جمع المعلومات، لم تُحسب في هذه الدراسة سوى الخسائر التي وقعت منذ عام 2005. وهنالك خسائر أخرى لم تُحسب تتعلق بالهبوط الحاد في قيمة الأراضي الزراعية. وتُشير التقديرات المتوفرة إلى أنّ الأسعار الحالية للأراضي في «المناطق عالية الخطورة» يبلغ ثلث قيمتها قبل خمسة أعوام. وبالإضافة إلى الأسباب الواضحة المتّصلة بنظام الوصول الذي يُطبّقه الجيش الإسرائيلي، يربط المزارعون هذا الانخفاض في قيمة الأراضي بتدهور جودة تربة غزة بسبب عمليات التجريف المتكررة؛ خلال هذه العمليات، تدفن طبقات التربة الأكثر خصوبة عادة تحت طبقات أعمق ذات تربة فقيرة لا تحتوي إلا على قليل من المواد العضوية.

عند مقارنة حال الخسائر الناجمة عن تطبيق قيود الوصول إلى الأراضي مع الخسائر الناجمة عن تطبيق القيود على المناطق البحرية فإننا نجد ان الخسائر الأخيرة محدودة نسبياً. وكما ذكر في القسم السابق، منذ عام 2007 وقع ما يزيد عن 130 حادث إطلاق نار أدت إلى أضرار للقوارب ومعدات الصيد (بما في ذلك عدد من القوارب التي احترقت بالكامل). ولكن لم يتوفر تقدير لهذه الخسائر.

الجدول 4: خسائر المحصول والدخل الزراعي السنوي المفترض موزعة بحسب نوع المحصول

	متوسط المحصول (كغم/دونم)	المناطق المتضررة (بالدونمات)		مجمل المحصول المفترض (بالأطنان)	القيمة التجارية (بآلاف الدولارات)
		المناطق الحرام	المناطق عالية الخطورة		
الزيتون*	700	4,015	3,336	5,146	8,233
اللوز	150	353	237	89	466
الحمضيات	2,500	3,475	3,551	17,565	13,876
أشجار مثمرة أخرى	1,000	1,148	854	2,002	2,372
العنب	1,000	780	781	1,560	2,060
الدفيئات	8,000	2,968	2,916	47,071	22,594
القمح	300	1,829	1,447	983	383
الشعير	200	1,887	1,398	657	256
المجموع		16,455	14,520	75,073	50,240

*تعكس قيمة السوق أسعار زيت الزيتون وتُقدّر بناء على إنتاج الزيت المفترض لكل طنّ من محصول الزيتون.

بالإضافة إلى ذلك، أفادت نقابة صيادي الأسماك أنّ ما مجموعه 83 قارب كانت ترسو على أرصفة تقع على طول الساحل دُمّرت خلال الهجوم العسكري «الرصاص المصبوب»، إلى جانب معدّات إضاءة للصيد قُدّرت قيمتها الإجمالية بحوالي 342,000 دولار أمريكي.

خسارة المحاصيل الزراعية والدخل الناتج

إن تدمير الممتلكات الزراعية في الأراضي المُقيّد وصولها يؤدي بالضرورة إلى فقدان المنتج الزراعي المفترض والدخل الناتج عنه. وباستخدام الأسلوب ذاته المفصّل

فياض السميري – مزارع

فيّاض السّميري، 47 عاماً، هو رب عائلة تعتاش على الزراعة مكوّنة من 10 أفراد وتسكن في منطقة القرارة في خانيونس. يملك فياض قطعة أرض تبلغ مساحتها 12 دونما وتبعد مسافة 150 متر عن السياج كانت في السابق مزروعة بأشجار اللوز، والزيتون والصبر. في عام 2003 نفّذ الجيش الإسرائيلي عملية تجريف للمنطقة ومنذ ذلك الوقت أصبح من غير الممكن الوصول إليها نظرا للنيران التحذيرية التي يُطلقها الجنود من برج مراقبة مجاور على أي شخص يحاول الوصول إلى المنطقة. ويمتلك فيّاض قطعة أرض أخرى تبلغ مساحتها ستة دونمات تبعد مسافة 1.5 كليومتر إلى الغرب من السياج، كانت مزروعة بأشجار الزيتون وجرفت في أواخر عام 2008. في أعقاب ذلك زُرعت هذه القطعة بالقمح الذي كانت تستهلكه العائلة أو تتمّ مقايضته مقابل عمل يومين يؤديه عمال. وفي محاولة لتعويض الخسائر المالية استأجرت العائلة قطعة أرض مساحتها 3 دونمات في منطقة سوق مازن زرعتها بالكوسا. وقد جُرفت هاتان المنطقتان خلال الهجوم العسكري "الرصاص المصبوب". كما ودمّرت بالكامل أيضا شبكة الريّ التي أسسها في قطعة الأرض المستأجرة بمساعدة الاتحاد الأوروبي. إنّ خسارة الدخل أوصلت العائلة إلى حالة من الفقر المدقع ودين يبلغ 14,000 شيكل إسرائيلي جديد.

"كل يوم أمر أمام المحلات التجارية وأرى أشخاصا أدين لهم بالمال، فأضطر إلى خفض رأسي. لا أعرف ماذا سأفعل لأنني لا أملك أي دخل. كل شيء كنّا نكسبه كان من الأرض، وكل متر زرعناه تمّ تدميره... أدعوا كلّ يوم أن أعود إلى أرضي كي أعيدها للوضع الذي كانت عليه في السابق."

ياسر أبو جراد – صياد أسماك

ياسر أبو جراد، 50 عاما، هو المعيل الرئيس لعائلة مكونة من تسعة أشخاص. يمتلك أبو جراد قارباً كبيراً وعدة قوارب صغيرة أخرى يستخدمها للصيد في شواطئ خان يونس. يقول ياسر: "لقد أطلقت القوات البحرية الإسرائيلية النار على قواربي مراراً مما أدى إلى تضرّر ثلاثة منها بسبب اقترابها من منطقة الثلاثة أميال بحرية". يمتنع أبو جراد حالياً عن الصيد على مدار السنة، ويحدّد طلعات الصيّد بطلعتين شهريا خلال موسم السردين، من نيسان/أبريل وحتى تشرين الثاني/نوفمبر مشيراً إلى أنّ "ذلك لا يستحق المخاطرة". وفي المقابل انخفض محصول صيده من 500-400 كغم في كل طلعة إلى ما يقل عن 100 كغم الأمر الذي أدى إلى خفض دخله الشهري بنسبة 70 بالمائة. وقد تمكّن جزئياً من تعويض بعض الخسائر من خلال شراء الديزل المصري المهرب الأدنى سعراً والمتوفر في سوق غزة. ولكن فقدانه للدخل أدى إلى غرق عائلته في دين يبلغ 4,200 دولار أمريكي اقترضته العائلة من أجل تغطية مصاريفها بما في ذلك أجرة المنزل. وتشتري العائلة مستلزماتها حالياً بالدين من بقالة محليّة. إضافة إلى أن العائلة تتلقى مساعدات من وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، لولاها، كما يعتقد أبو جراد، لما استطاعت العائلة البقاء في ظل تداعيات القيود المفروضة على الوصول إلى مناطق الصيد.

أعلاه يقدّر أن قيمة الخسارة السنوية تبلغ 75,000 طن مكعب تقريباً من الإنتاج الزراعي المفترض بسبب تجريف الأراضي والقيود المفروضة على الوصول.[41] وتُقدر القيمة التجارية المفترضة لهذا المحصول بحوالي 50.2 مليون دولار أمريكي سنويا. ينبع ما يقرب من 54 بالمائة من هذه القيمة من بساتين الأشجار المثمرة (27 مليون)، 45 بالمائة (22.6 مليون) من الدفيئات وأقل من 2 بالمائة من المحاصيل الحقلية (0.7 مليون).

وقد أشار معظم المزارعين الذين جرت مقابلتهم لغرض إجراء هذه الدراسة إلى أنّه ومنذ توسيع المنطقة المقيدة في عام 2008، انخفض دخلهم من الزراعة إلى أقل من الثلث مقارنة بدخلهم سابقاً، في حين أبلغ آخرون عن تعرّضهم لخسائر أكبر.

وعلى غرار خسائر الممتلكات، تعتبر التقديرات المتعلقة بخسائر المحصول والدخل تقديرات متحفّظة. فعلى سبيل المثال، نظرا لقلّة المعلومات الكافية حُسبت قيمة كلّ كيلوغرام من المحصول المزروع في الدفيئات كمتوسط للمحاصيل الثلاثة الأكثر شيوعا (البندورة، والخيار، والكوسا)، وبالتالي استثني من ذلك محاصيل تدر ربحا أكبر وتنتج لغرض التصدير في الغالب (أزهار الزينة والفراولة) من المحتمل أنها كانت تُزرع في المناطق المُقيّد وصولها.[42]

ويؤكّد تقدير عيني تقريبي الطبيعة المتحفظة للتقديرات الواردة أعلاه؛ فوفقا لبيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لموسم 2007/2008 بلغت القيمة الإجمالية للإنتاج الزراعي في قطاع غزة 333.6 مليون دولار أمريكي.[43] وعلى افتراض أن توزيع هذه القيمة متساوٍ في كلّ من المناطق المقيّد وصولها وغير المقيّد وصولها، وأنّ هنالك خسارة تعادل 70 بالمائة في المناطق المُقيّد وصولها، فإن مجموع الخسارة في الدخل يبلغ 81.7 مليون دولار أمريكي سنوياً.

خسارة محصول الأسماك والدخل الناتج

إن تقليص المناطق البحرية التي يُسمح لصيادي الأسماك الفلسطينيين الوصول إليها منذ عام 2008 إلى ثلاثة أميال بحرية عن الشاطئ أدتّ إلى انخفاض ملموس في حجم محصول الأسماك. فقد بلغ مجمل محصول الأسماك في عام 2009 ما مجموعه 1,525 طن مكعب وهو ما يُمثل 53 بالمائة فحسب من كميّة الصيّد عام 2008 (2,845 طن مكعب) و 41 بالمائة من كمية الصيد عام 1999 (3,650 متر مكعب)، وذلك قبل فرض قيود على الوصول

إلى البحر. وتشير الأرقام الحالية إلى استمرار انخفاض محصول الأسماك خلال عام 2010 أيضاً.

ووفقا لنقابة صيادي الأسماك فإنّ ما يقرب من 60 بالمائة من القوارب ذات المحركات الصغيرة و22 بالمائة من قوارب الشباك الكبيرة في جميع أنحاء قطاع غزة راسية لا تتحرك نظرا لمستوى الخطر المرتفع الكامن في كلّ طلعة صيد بالإضافة إلى الدخل المنخفض الذي يوفّره الصيد.

وبالإضافة إلى خفض كميّة الصيد، تحول القيود المفروضة على الوصول دون وصول الصيادين إلى مناطق توجد فيه أسماك تدرّ ربحا أكبر كسمك اللقّز (الوقار) وسلطان إبراهيم. وفي حين أن أسماك السردين ما زالت النوع الرئيس في محصول الأسماك (حوالي ثلثين) ازدادت حصّة السردين الصغير في هذا المحصول.

ولكن نظرا للتقلبات الحادّة في السعر تشير الأرقام المتوفرة إلى أنّ انخفاض كمية محصول الأسماك لم يظهر إلا جزئياً في الدخل الإجمالي لقطاع صيد الأسماك. ووفقا للمعلومات التي جمعتها منظمة الأغذية والزراعة بلغ هذا الدخل 7.1 مليون دولار في عام 2009 – أي أقل بحوالي 10 بالمائة من الدخل المماثل في عام 2008 (7.8 مليون)، وأقل بـ35 بالمائة من رقم عام 1999 (11 مليون). وإجمالا، إذا حدّدنا حجم محصول الأسماك في عام 1999 كمعيار (3,650 طن مكعب)، فإنّ الخسارة المفترضة في محصول الأسماك على مدار فترة بلغت خمس سنوات نتيجة لنظام الوصول تقدّر بحوالي 7,041 طن مكعب والخسارة المفترضة في الدخل تبلغ 26.5 مليون دولار.

إنّ انعدام القدرة على الوصول إلى مناطق أعمق في البحر له أثر يتعدّى خسارة المحصول والدخل المفترض ويتمثّل في الإفراط في الصيد في المياه الساحلية الضحلة الأمر الذي يستنزف قاعدة التكاثر ويهدّد بقاء صناعة صيد الأسماك في المستقبل.[44]

4. آليات التكيف والصمود

إن تقويض مصادر كسب الرزق أجبرت العائلات المتضررة على تطوير آليات مختلفة للتأقلم مع الظروف، يهدف بعضها إلى توفير مصدر دخل بديل وبعضها الآخر يهدف إلى خفض المصاريف. وفي حينّ أن بعض هذه التدابير تتصل اتصالا مباشرا بنظام الوصول الذي يُطبّقه الجيش الإسرائيلي، والبعض الآخر، وبالتحديد تلك التي تستهدف خفض المصروفات، لا يمكن أن تُعزل عن الأثر الأوسع للحصار المتواصل. وبالرغم من أنّ المساعدة التي تقدمها المنظمات الإنسانية ذُكرت خلال المقابلات بصفتها مصدراً إضافيا يُستخدم للتعايش مع

منطقة الفخاري شرق خانيونس، تموز/يوليو 2010.

الوضع، إلا أنّ ذلك غالبا ما يكون غير كافياً لإحداث فارق ملموس في حياة الأشخاص المتضررين.

وتشير النتائج المذكورة أدناه أن محاولات الأفراد لتوليد دخل بديل أحدثت بالتدريج تحوّلا ملموساً في قطاعي الزراعة وصيد الأسماك في اقتصاد غزة، بالإضافة إلى إحداثها لتحوّل في الأدوار التقليدية وتقسم العمل داخل العائلة. غير أنّ النطاق والأثر الكامل لهذه التحوّلات لم يُقيّم بشكل كامل بعد.

استراتيجيات توليد الدّخل

تتنوّع استراتيجيات توليد الدّخل البديل وتتضمّن، على سبيل المثال لا الحصر، تنويع المحاصيل والانخراط في نشاطات اقتصادية جديدة، وبيع الممتلكات.

فقد تحوّل المزارعون المتضررون بسبب هدم ممتلكاتهم أو فقدناهم لإمكانية الوصول إلى بساتين الفواكه أو الدفيئات الزراعية إلى زراعة المحاصيل في الحقول المفتوحة، وغالبا القمح والشعير، وذلك لأنّ هذان المحصولان يعتمدان على الريّ من مياه الأمطار وهما أقل تأثراً من القيود المفروضة على الوصول والمخاطر المتعلقة به، نظرا لأنهما يحتاجان إلى عناية قليلة خلال موسم الفلاحة. إضافة إلى ذلك، نظراً لأنّ هذين المحصولين لا ينموان أعلى من ارتفاع 80 سم فإنّ فرصهما في النجاة من عمليات تجريف الأراضي المتكررة هي فرص أعلى مقارنة بالأشجار المثمرة. ولكن هذين المحصولين أقل إدراراً للربح بكثير من البساتين والدفيئات، إضافة إلى أن العديد من المزارعين أبلغوا أنّهم لم يتمكنوا إلا من حصاد جزء من هذه المحاصيل بسبب القيود المفروضة على الوصول. وحتى إن نجح المزارعون في حصاد معظم المنتج، فإنّ الدخل الذي تدرّه هذه المحاصيل لا يُذكر مقارنة بالمحاصيل الأصلية. وقد أفاد بعض المزارعين أنه نظرا لانخفاض قيمة هذه المحاصيل فهي لا تستحق عناء التسويق وبالتالي تستخدم للاستهلاك المنزلي حصرياً.

وقد أفاد بعض المزارعين أنهم استأجروا أراضٍ في مناطق أخرى أكثر أمنا في قطاع غزة، وخصوصاً في المناطق التي كانت تقوم عليها المستوطنات الإسرائيلية في السابق، حيث أصبحت مصادر الأراضي متوفرة للفلاحة بعد خطة «فك الارتباط» الإسرائيلية عام 2005. وأشار البعض الآخر إلى الانخفاض التدريجي في عدد العائلات التي تشتغل في مشاريع تربية الماشية المحدودة، التي تتمّ عادة داخل منازل العائلات (كتربية الدواجن على أسطح المنازل)، بما في ذلك تسويق المنتجات المتعلقة كالدجاج والبيض والحمام.

وفي قطاع صيد الأسماك، أفاد المشاركون في المقابلات ومجموعات التركيز أنّ إحدى استراتيجيات التكيّف المتبّعة هي استخدام شباك أصغر في محاولة لتحسين محصول الأسماك من خلال صيد أسماك أصغر كأسماك السردين الصغيرة. رغم ذلك، لا تعوّض هذه الأسماك سوى جزئيا خسارة الأسماك الكبيرة الأكثر إدراراً للربح والتي يحظر الوصول إلى مناطقها الآن. إضافة إلى ذلك، يوجد لإستراتيجية التكيّف هذه أثر سلبي طويل الأمد، نظراً لأنها تتسبب في الإفراط في الصيد في المياه الساحلية الضحلة الأمر الذي يستنزف احتياطي الأسماك الموجودة في هذه المياه ويهدّد بقاء صناعة صيد الأسماك في المستقبل.[45] ونتيجة لذلك، تحوّل العديد من الصيّادين العاطلين عن العمل حالياً إلى استكشاف مختلف استراتيجيات توليد الدخل البديل.

إحدى الاستراتيجيات الأخرى تضمّن الإبحار إلى المياه المصرية لشراء السمك من صيادي الأسماك في مصر وبيعها بعد ذلك في أسواق غزة. إلا أن الرحلات إلى المناطق التي تتمّ فيها هذه الصفقات طويلة وخطرة، وتستغرق ما بين ستة وعشرة ساعات في كلا الاتجاهين

وتعرّض الصيادين لخطر إطلاق النار أو الاعتقال على يد القوات البحرية الإسرائيلية والمصرية. بعض المزارعين الآخرين اختاروا استيراد الأسماك المصرية عبر الأنفاق الواقعة أسفل الحدود ما بين مصر وغزة. ووفقا لنقابة صيادي الأسماك، بلغ المعدّل الشهري من الأسماك التي دخلت غزة عبر الأنفاق خلال عام 2010 105 طناً. وقد أبلغ كذلك عن نشاط جديد تمثّل في تأسيس مزارع الأسماك. وحتى هذا التاريخ، سُجّلت 18 مزرعة مماثلة في مختلف أنحاء قطاع غزة، مقارنة بمزرعة واحدة في عام 2005.

وقد أختار العديد من سكان قطاع غزة ترك الاشتغال بالزراعة وصيد الأسماك بالكامل والسعي لطلب فرص العمل والدخل في مناطق أخرى. وكما ذُكر أعلاه، تتمثل إحدى نشاطات توليد الدّخل في جمع الركام والخردة المعدنية التي تُركت بعد إخلاء المستوطنات خلال عملية «فك الارتباط»، ولاحقا بعد انتهاء الهجوم العسكري «الرصاص المصبوب». وتقع بعض مواقع جمع الركام في المناطق المُقيّد وصولها كمناطق المستوطنات السابقة في شمال قطاع غزة (مستوطنات دوغيت، نيسانيت، وإيلي سيناي)، والمنطقة الصناعية السابقة بالقرب من معبر إيريز، ومطار غزة سابقا جنوب رفح، الأمر الذي يجعل من هذا النشاط نشاطاً محفوفا بالمخاطر. وقد أدى ازدياد الطلب على مستلزمات البناء لإصلاح وإعادة إعمال المباني المهدّمة، إلى جانب الحظر المتواصل المفروض على استيراد مواد البناء كجزء من الحصار، إلى نشوء سوق مربحة ولكنها خطرة تعتمد على جمع وتدوير مواد البناء. ومن الأمور الشائعة في هذا النشاط، استخراج كتل الركام الإسمنتي وطحنها ومن ثم إعادة خلطها لإنتاج طوب رديء الجودة.

وقد تحول أشخاص آخرون إلى «صناعة الأنفاق»، التي ازدهرت هي الأخرى في ظل الحصار المفروض على قطاع غزة. وبالرغم من عدم توفّر معلومات دقيقة، إلا أنّ مصادر مختلفة تفيد بأنّ آلاف الأشخاص يعملون في بناء وصيانة الأنفاق، ونقل البضائع عبرها.[46] ويُعرّض العمل في الأنفاق العاملين فيها لمستويات خطر مرتفعة أعلى من تلك التي ينطوي عليها العمل في جمع الركام. ومنذ انتهاء الهجوم العسكري «الرصاص المصبوب» توفي ما لا يقل عن 86 شخصاً في حوادث متعلقة بالأنفاق، معظمهم توفوا نتيجة انهيار الأنفاق والصدمات الكهربائية والغارات الجوية، وأصيب 144 آخرين.

وهنالك إستراتيجية إضافية لتوليد للدخل البديل أبلغ عنها في هذه الدراسة وتضمّنت إجراء تغيرات ملموسة في الأدوار التقليدية وتوزيع العمل داخل العائلة. وقد ازداد عدد النساء اللواتي يخرجن لطلب العمل خارج المنزل. وقد ذكرت إحدى مجموعات التركيز إلى زيادة الرجال الذين يسعون إلى الزواج من امرأة عاملة كزوجة ثانية، نظرا لأنّ الترتيبات العائلية التقليدية تعطي للزوج الحق بالسيطرة على دخل الزوجة. وقد أشارت أربع مجموعات تركيز إلى ازدياد ظاهرة تقليل أولياء الأمور لسنوات التحاق أبنائهم في المدارس لتسهيل دخولهم السريع إلى سوق العمل، وذلك من خلال زيادة عملهم داخل المصالح التي تمتلكها العائلة (وبالتالي تخفيض تكاليف أجور العمال)، أو العمل بالأجرة. وقد أشارت هذه المجموعات أن نسبة التسرب في صفوف البنات أعلى منها في صفوف البنين.

وأخيرا، أفاد المشاركون في المقابلات ومجموعات التركيز أيضاً إلى الازدياد التدريجي في تصفية أو تأجير الممتلكات الشخصيّة أو الإنتاجيّة من أجل إيراد الدخل – من بيع مجوهرات وذهب النساء، إلى بيع أو تأجير الأراضي، والمعدّات، والدفيئات، والماشية.

استراتيجيات خفض التكاليف والاستهلاك

إجمالا، يبدو أنّ قدرة المزارعين وصيادي الأسماك على خفض تكلفة الإنتاج هي قدرة محدودة للغاية. بالرغم من ذلك، يستخدم هؤلاء مواد أقل جودة (تجلب غالبا عبر الأنفاق) بدلا من المواد ذات الجودة العالية؛ فعلى سبيل المثال، تستخدم الأسمدة العضوية التي تنتج محصولا أقل، كروث الخراف، بدلا من الأسمدة الكيماوية الأغلى سعراً. وينعكس خفض جودة المواد المستخدمة بالضرورة على إنتاجية الأرض و/أو جودة المنتج.

وتهدف آليات التكيّف الأخرى التي تتبناها العائلات المتضررة إلى خفض المصروفات ومعايير العيش المنزلي. في حين أنّ تبعات بعض هذه الآليات قد تكون محدودة (مثلا الامتناع عن شراء الملابس الجديدة أو دفع فواتير المنافع)، إلا أنّ غيرها من الآليات تمثّل مصدر قلق كبير بسبب مخاطرها الصحيّة والاجتماعيّة المحتملة. ومن الحالات الواضحة التي طُرحت في ثلاث مجموعات تركيز تتعلق بتغيير العائلات المتضررة لأنماط استهلاكها للطعام، بما في ذلك التحوّل التدريجي من الأطعمة مرتفعة التكلفة والغنية بالبروتين كالخضار

ومنتجات اللحوم إلى منتجات منخفضة التكلفة تحتوي على نسبة عالية من النشويات، كالحبوب والسكر.[47] وقد يكون ارتفاع معدّل الإصابة بالأمراض الذي ذكرته بعض مجموعات التركيز، بما في ذلك فقر الدم في صفوف الأطفال، والسكري وارتفاع ضغط الدم، ذا صلة بتدهور التغذية. ومن بين الممارسات الأخرى التي تمثّل مصدر قلق والتي ذكرت كوسيلة تتبناها العائلات المتضررة لخفض المصاريف ما ذكر أعلاه من ميل الأهالي إلى خفض فترات التحاق أطفالهم بالمدارس والامتناع عن إرسال الشباب إلى الجامعات وميل أولياء الأمور إلى لتزويج بناتهم زيجات مبكرة.

المساعدات الإنسانية

أفاد معظم المشاركين إلى أنّه ومنذ توسيع المناطق المُقيّد وصولها في عام 2008 حصلوا على نوع من المساعدات الإنسانية التي سلمتها لهم وكالات الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية والسلطتان الفلسطينيتان في رام اللّه وغزة. وتتضمن الأنواع الرئيسة لهذه المساعدات رزم الطعام، والمواد الزراعية، والمساعدات النقدية المقدّمة للعائلات التي هدمت منازلها أو تضرّرت خلال الهجوم العسكري «الرصاص المصبوب».

وبالرغم من أنّ بعض المشاركين أكّد على أنّ رُزم المساعدة مثّلت شبكة أمان للعائلات التي انهارت مصادر كسبها للرزق، فقد ادعى البعض الآخر أن أثر مثل هذه المساعدات كان هامشياً فحسب، ولم يصل إلى بعض الأسر الأكثر تضرراً. وهنالك قضيّة أخرى طرحها العديد من المشاركين تمثّلت في أنّ بعض رزم المساعدات الزراعية التي احتوت على أشتال وبذور الخضار والفواكه، والمواد المستخدمة في الدفيئات وقنوات الري، لم تساعد المزارعين إلا قليلا أو أنّها لم تساعدهم البتة، نظرا لاستمرار الجيش الإسرائيلي في تجريف الأراضي.

إنّ القيود المفروضة على وصول فرق العمل الإنساني إلى المستفيدين والمناطق المتضررة تقوّض الإيصال الفاعل للمساعدات الإنسانية. تُبلغ العديد من المنظمات الدولية، بما فيها وكالات الأمم المتحدة، الجيش الإسرائيلي قبيل تنقّل فرقها في المناطق التي تبعد عن السياج أقل من 1,000 إلى 15,000 متر، ومن حين إلى آخر يوصي الجيش الإسرائيلي هذه المنظمات بإرجاء مهماتها نظراً لوجود «مخاوف أمنية». وعلى وجه الخصوص، من أجل الوصول إلى مناطق تبعد عن السياج أقل من 500 متر، «تُنسّق» العديد من المنظمات الدولية دخول موظفيها مع الجيش الإسرائيلي مسبقاً، حيث يتكرر التأجيل والتأخير بناء على توصيات الجيش، عندما يكون من غير الممكن ضمان سلامة الفرق. إنّ هذه القيود تعيق إجراء عمليات تقييم الاحتياجات، وإيصال رزم المساعدات، ومراقبة وتقييم البرامج، بالإضافة إلى أنّ العديد من المنظمات تتردد في استثمار موارد الجهات المانحة في المناطق التي يتكرر فيها تنفيذ عمليات التجريف والهدم، وفي المناطق التي تقدّر فيها أنّ مستوى خطر الخسارة مرتفع كثيراً.

5. أثر القيود المفروضة على الوصول إلى التعليم

حدّدت هذه الدراسة سبع مؤسسات تعليمية في أنحاء قطاع غزة تقع مرافق تابعة لها ضمن االمناطق التي تبعد عن السياج مسافة 1,500 متر. وتقدّم هذه المؤسسات خدمات التعليم لما يقرب من 4,400 طالب وطالبة، وتتراوح ما بين المدارس الابتدائية ومؤسسات التدريب الوظيفي. وتُشغّل هذه المؤسسات أيضا ما يقرب من 250 شخصاً منهم المعلمون وموظفو الهيئات الإدارية وموظفو الصيانة. وهنالك مدرسة أخرى كانت تقع في المنطقة المُقيّد وصولها دُمّرت بالكامل خلال الهجوم العسكري الإسرائيلي «الرصاص المصبوب».[48]

إن سلامة الطلاب والهيئات التدريسية التابعة لهذه المؤسسات، إضافة إلى جودة التعليم فيها ومستوى تحصيل الطلاب قد تقوض بشكل خطير بسبب تعرّضهم المتكرر لنيران الجيش الإسرائيلي التي تستهدف الأشخاص المتواجدين في المناطق المقيّدة، والمزارعين والمسلحين. وقد تعرّضت المرافق المدرسيّة إلى أضرار جسيمة، الأمر الذي استنفذ ميزانياتها المتوفرة وجعلها دائمة الحاجة إلى الإصلاح والترميم.

وأفاد الطلاب والموظفون الذين أجريت معهم مقابلات أنّ انقطاع الحصص بسبب اندلاع اشتباكات مسلّحة ما بين الجيش الإسرائيلي والمسلحين الفلسطينيين أصبحت ظاهرة متكرّرة. وبناء على تقييم مدى خطورة الوضع خلال هذه الأوقات، يقرّر مدراء المدارس جمع الأشخاص الموجودين في المدرسة في أكثر المناطق أمناً في

الجدول 5: المؤسسات التعليمية المتضررة حالياً

اسم المؤسسة	الموقع	البعد عن السياج (بالأمتار)	الصفوف وفق الفترات التدريسية	عدد الطلاب (2009-2010)
حمزة بن عبد المطلب	بيت لاهيا	1,200	1-7، بنين	235
			1-11، بنات	401
الشهيد هاني نعيم	بيت حانون	1,200/1,500	ثانوية (زراعية)	85
شهداء الشجاعية	غزة	1,000	ثانوية، بنين	483
مدرسة المعاري	القرارة	1,000	5-10، بنين	291
			5-10، بنات	288
			1-4، مختلط	299
محمد كامل الآغا	القرارة	1,200	1-9، بنين	341
عبسان الجديدة *	عبسان	1,200	1-9، بنين	332
			1-9، بنات	409
شهداء خزاعة *	خزاعة	600	10-12، بنين	301
			10-12، بنات	316
			5-9، بنين	645

*بالرغم من أنّ هذه المدرسة تعرّضت لأضرار جسيمة خلال الهجوم العسكري "الرصاص المصبوب"، فقد أصلحت جزئياً وأصبحت تعمل حاليا

المدرسة، أو إخلائهم بالكامل خارج مبنى المدرسة. ويُبلغ موظفو وزارة التعليم المحليّة حراس المدارس أن عليهم مغادرة مبنى المدرسة مع حلول الليل من أجل سلامتهم.

إنّ الظروف الناجمة عن نظام الوصول زاد من تعقيد أثر غيره من المعيقات التي تؤثر على عمل جميع المدارس في قطاع غزة، وخصوصا نقص الغرف الدراسية. وقد تفاقمت هذه المشكلة منذ فرض الحصار في عام 2007 بسبب القيود المفروضة على دخول مواد البناء، الأمر الذي يمنع بناء أو ترميم أو توسيع المدارس.[49] يجري التعليم في معظم المدارس في قطاع غزة بنظام الفترتين - المسائية والصباحية (وهو ما يضطر العديد من المدارس إلى تقليص وقت الحصص وإلغاء بعض النشاطات اللامنهجية) إضافة إلى أن الغرف الصفية تزداد ازدحاماً. وقد حدّ ذلك من قدرة المدارس على استيعاب طلاب جدد يأتون من المدارس السبعة المتضررة، بالرغم من أنّ العائلات أبلغت عن أنها سعت إلى إيجاد فرص لإلحاق أطفالها في مدارس أكثر أمنا.

فعلى سبيل المثال تعمل مدرسة خزاعة الواقعة في محافظة خان يونس في ساعات الصباح كمدرسة حكوميّة، وكمدرسة تابعة لوكالة إغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في فترات المساء للبنين من الصف الخامس وحتى التاسع. وتنبع حساسية وضع هذه المدرسة من موقعها على حدود «المنطقة الممنوع دخولها » مقابل بوابة يستخدمها الجيش الإسرائيلي لتنفيذ عمليات توغل لتجريف الأراضي في المنطقة. وفي ما يزيد عن 15 مناسبة في السنة الدراسية (2009-2010) انقطعت الدراسة في المدرسة نظرا للاشتباكات المُسلّحة التي اندلعت خلال عمليات التوغّل الإسرائيلية، بما في ذلك ثلاث مناسبات أخليت خلالها المدرسة كلياً. ونتيجة لهذه الظروف انتقل 45 طالبا للدراسة في مدارس أخرى يُعتقد أنها أكثر أماناً عشيّة السنة الدراسية الأخيرة.

وقد تلقت مدرسة شهداء الشجاعيّة هي كذلك ضربات مباشرة من نيران الجيش الإسرائيلي في ما لا يقل عن أربع مناسبات متفرقة منذ انتهاء الهجوم العسكري «الرصاص المصبوب»، مما أدى إلى تدمير في الممتلكات. وفي إحدى هذه المناسبات (6 تشرين الأول/أكتوبر 2009)، أصابت قذيفة واحدة من بين سبع قذائف دبابة أطلقتها القوات الإسرائيلية المدرسة إصابة مباشرة في ساعات ما بعد الدوام.

وقد اجمع أعضاء الهيئات التدريسية والإدارية الذين أجريت معهم المقابلات لغرض هذه الدراسة أن هنالك مؤشرات على شيوع حالات الصدمة، والخوف وقلة التركيز في صفوف الطلاب الذين يدرسون في المؤسسات المتضررة، وتنعكس بوضوح في إنجازاتهم الأكاديمية الضعيفة خلال السنوات القليلة الماضية.

الآثار النفسية الاجتماعية

بالرغم من أنّ تقييم التبّعات الاجتماعية والنفسية التي يُطبقها الجيش الإسرائيلي في قطاع غزة تتعدى الأهداف الأصلية لهذه الدراسة فقد استغل معظم المشاركين في المقابلات ومجموعات التركيز الفرصة للتعبير عن قلقهم ومخاوفهم بهذا الشأن. وبالرغم من أنّ المشاركين كانوا على وعي بأنّ رفاهية عائلاتهم ومجتمعاتهم تقوّضت نظرا للعديد من مصادر التوتر والصّدمة خلال السنوات الأخيرة، إلا أن معظمهم أشار إلى توسيع المناطق المحظورة منذ أواخر عام 2008 بصفته عاملاً مهماً من العوامل التي كانت وراء تدهور الوضع.

وقد برزت بصورة متسقة رسالة مفادها أنّ التعرّض المتكرر للأوضاع التي تهدد الحياة، بالإضافة إلى التدمير المنهجي لمصادر كسب الرزق، أدت إلى تقويض خطير في شعور المواطنين بالأمن الشخصي والاقتصادي. ويعتبر هذا التقويض سببا رئيساً وراء تكرار الإصابة بأي عرض من مجموعة الأعراض السلبية التي لوحظت في عائلاتهم ومجتمعاتهم. وقد شرح جزء من مجموعات التركيز الـ24 هذه الأعراض وأثرها على الجنسين وعلى الفئات العمرية المختلفة، وذلك بالرغم من حساسية هذا الموضوع. مثلا:

- أبلغت خمس مجموعات عن زيادة الاكتئاب في صفوف البالغين؛
- أبلغت 11 مجموعة عن زيادة حالات التبوّل اللاإرادي في صفوف الأطفال؛
- أبلغت ثماني مجموعات عن انخفاض في التحصيل الدراسي لدى الأطفال؛
- أبلغت ثماني مجموعات عن ارتفاع في العنف المنزلي، وهو ما ينظر إليه كعرض مصاحب لحالة الإحباط التي يصاب بها الرجال الذين فقدوا دورهم كمعيلين للعائلة.

وقد عبّرت بعض المجموعات عن قلقها حيال الضعف التدريجي للشبكات الاجتماعية. ويُعتقد أن هذه الظاهرة تؤثّر على وجه الخصوص على العائلات التي يتردّد أقاربها وأصدقائها كثيرا قبل زيارتها بسبب الأوضاع الخطيرة السائدة في المناطق التي يعيشون فيها، بالإضافة إلى العائلات التي تُجبر على الانتقال للعيش في مناطق جديدة بعد هدم منازلها. وعندما ينخفض تفاعل العائلات الاجتماعي مع المجتمع الأوسع، تضعف على إثر ذلك البنى الاجتماعية الداعمة.

بالإضافة إلى ذلك، من المعقول أن نفترض أن الأعراض السلبية المذكورة أعلاه قد تكون إلى درجة ما منبعثة أو متأثرة ببعض الآليات التي تبنتها العائلات المتضررة للتعايش مع تقويض مصادر كسب رزقها. ويتضمن ذلك على سبل المثال لا الحصر، تغيير عادات التغذية، وعمل النساء خارج المنزل، وتسرّب الأطفال من المدارس، وزواج الفتيات مبكراً.

وبالرغم من أن المعلومات التي جُمعت في إطار هذه الدراسة تشير إلى وجود صعوبات كبيرة، إلا أنّ هنالك حاجة لإجراء بحث أكثر توجيهاً من أجل تأكيد الظاهرة المذكورة أعلاه، وتحديد نطاقها، وتخطيط استجابات ملائمة لها.

6. أثر القيود على مرافق البنية التحتية

أعاق نظام الوصول المُطبق في المناطق المُقيّد وصولها بصورة ملموسة صيانة وإصلاح وتحديث مرافق الصرف الصحي وشبكات الكهرباء القائمة. وخلافاً لجوانب هذا النظام الأخرى التي تؤثر على قطاعات محدّدة من سكان غزة، فإنّ القيود المفروضة على الوصول إلى هذه المرافق يؤثّر سلبا على توفير الخدمات لجميع سكان قطاع غزة، ويراكم مجموعة من المخاوف البيئية.

محطات معالجة مياه الصرف الصحي

نظراً للمخاوف المتعلقة بالصحّة والتخطيط، تُقام مرافق معالجة مياه الصرف الصحي عادة في مناطق أقل اكتظاظاً بالسكان. وبالفعل، أقيمت ثلاثة مشاريع رئيسة تموّلها جهات مانحة دولية وتهدف إلى زيادة قدرة معالجة مياه الصرف الصحي الحالية وتقليص الأخطار التي قد تتعرض لها المجتمعات الواقعة بجوار مرافق المعالجة، داخل المناطق المُقيّد وصولها.

وتعدّ محطة شمال غزة الطارئة لمعالجة مياه الصرف الصحي والتي يموّلها البنك الدولي أكبر مشروع من هذه المشاريع. تقع المحطة في شرق جباليا في منطقة تبعد عن السياج 200 متر. وعند اكتمال إنشائها، ستستطيع المحطة معالجة مياه الصرف الصحي التي ينتجها ما يزيد عن 500,000 شخص – أي ثلث مجمل سكان قطاع غزة – وإعادة المياه المُصفّاة إلى مستودع المياه الجوفية. وبالرغم من أن المرحلة الأولى من المشروع والتي كانت تهدف إلى تجفيف بحيرة بيت لاهيا وتقليص مخاطر الفيضانات بدأت في عام 2005، لم يتمكّن القائمون على المشروع من إتمام هذه المرحلة إلا منتصف عام 2009، وذلك بسبب القيود المفروضة على الوصول أساساً. ويُقدّر أنّ هذه القيود أخّرت إتمام المرحلة الأولى بمدة تبلغ عامين تقريباً، توقف خلالهما العمل كلّيا لمدة عشرة أشهر (حزيران/يونيو 2007 – آذار/مارس 2008). وفي آذار/مارس 2007 قتل خمسة أشخاص وأصيب 25 آخرون عندما انهارت إحدى ضفاف برك محطة معالجة مياه الصرف الصحي في بيت لاهيا التي فاضت وأغرقت قرية أم النصر. وحاليا، يتطلب وصول الفرق العاملة إلى الموقع الحصول على موافقة الجيش الإسرائيلي ولا يُسمح بالعمل إلا خلال ساعات النهار، إضافة إلى عدّة قيود أخرى.

أما موقع محطة معالجة مياه الصرف الصحي المخطط إقامتها لمنطقة خان يونس، التي تموّلها وكالة التنمية اليابانية،[50] فلا يبعد عن السياج سوى مسافة تبلغ 400 متراً. وبعد تأخيرات طويلة، بما في ذلك طلب السلطات الإسرائيلية تغيير الموقع، وافقت السلطات الإسرائيلية مؤخراً على المشروع «من حيث المبدأ». ولكن الأمر يستلزم مزيدا من التفاوض للحصول على موافقة لاستيراد المواد المطلوبة بالإضافة إلى وصول العمال إلى الموقع.

تصوير: جي سي توردای

منفذ تصريف مياه الصرف الصحي, شاطئ رفح. نيسان/أبريل 2009.

إضافة إلى ذلك، بقي مشروع بناء محطة جديدة لمعالجة مياه الصرف الصحي لمدينة غزة مجمّدا على مدار السنوات الثلاث الماضية لنفس السبب تقريباً. هذا المشروع الذي يموّله بنك التنمية الألماني يهدف إلى استبدال المحطة القائمة (التي تقع في منطقة الشيخ عجلين في مدينة غزة). وبالرغم من أن المحطّة القائمة مجهّزة لمعالجة 32 مليون لتر من مياه الصرف الصحي يومياً، فإن الكمية الفعليّة التي تصلها تزيد عن 50 مليون لتر يومياً. ونتيجة لذلك، يتمّ تصريف الفائض من مياه الصرف الصحي في البحر، بالرغم من أنها تحتوي على مثلي الكمية التي تعتبر آمنة من الملوثات البيولوجية والرواسب الصلبة.[51] ونظرا للتأخيرات الطويلة لتنفيذ المشروع الأصلي، موّلت الوكالة المانحة مشروع تحديث المحطّة القائمة كحل فوري للمشكلة. بالرغم من ذلك، تُقدّر مصلحة مياه بلديات الساحل في غزة أن الاحتياجات ستفوق القدرة التشغيلية الممكنة حتى بعد تحديث المحطة.

ونظرا لعدم كفاية قدرة المحطات على معالجة المياه، يُصبّ يومياً ما يقرب من 80 مليون لتر من مياه الصرف الصحي غير المعالجة والمعالجة جزئيا في البيئة. وفي المنطقة الوسطى من قطاع غزة على سبيل المثال، يُصبّ ما يقرب من 10 مليون لتر يوميا من مياه الصرف الصحيّ الخام وغير المعالجة في وادي غزة والبحر المتوسط.[52] إنّ المخاوف المتعلق بالصحّة العامة الناتجة عن عدم توفر الإمكانيات الملائمة لمعالجة الكميّة الحالية من مياه الصرف الصحي التي ينتجها قطاع غزة تعتبر مخاوف خطيرة.

وتُشكّل مياه البحر الملوّثة بالميكروبات على طول ساحل قطاع غزة مخاطر صحيّة خطيرة ليس للأشخاص الذين يرتادون الشاطئ للاستجمام فحسب، بل ولكافّة المواطنين، وذلك من خلال الأطعمة البحرية التي قد تكون ملوّثة. ولا يقل عن ذلك خطورة الأثر الصحيّ المحتمل المتمثّل في تسرّب مياه الصرف الصحيّ إلى مستودعات المياه الجوفية الساحليّة وبالتالي تلوث هذه المستودعات التي تعتبر المصدر الوحيد للمياه العذبة في غزة. وقد تعرّض هذا المستودع لعملية تدريجية من زيادة الملوحة والتلوث على مرّ العقود الماضية، زاد من حدّتها تسرّب مياه الصرف الصحي إليه.[53] وحالياً، تبلغ نسبة المياه المستخرجة من المستودع والتي تعتبر صالحة للشرب أقل من 10 بالمائة مقارنة بمعايير منظمة الصحّة العالمية المتعلقة بمياه الشرب.[54] إنّ هذا الوضع يُعرّض السكان لمختلف المخاطر الصحيّة، وأكثرها شيوعاً الإسهال، والطفيليات والالتهابات الجلدية. إضافة إلى أنّ شيوع الأمراض المعدية يزيد من خطر سوء التغذية في أواسط الشرائح الأكثر عرضة للإصابة وخصوصاً الأطفال الصغار. وفي قطاع غزة يُعتقد أن المستوى المرتفع من النترات الموجودة في المياه تساهم في الإصابة بفقر الدم ووفاة الأطفال الرضّع.[55]

نقطة إسرائيلية مسلحة لإطلاق النار عن بعد (خلف) وأمامها برج لنقل خطوط الكهرباء في منطقة القرارة, خانيونس, تموز/يوليو 2010.

الكهرباء

يعتمد تزويد الكهرباء في أنحاء قطاع غزة اعتماداً حيوياً على شراء الكهرباء التي تنتجها شركة الكهرباء الإسرائيلية. وفي عام 2006، مباشرة بعد القبض على الجندي الإسرائيلي جلعاد شليط، دمّرت القوات الجويّة الإسرائيلية المحولات الستة الموجودة في المحطة الوحيدة لتوليد الكهرباء في قطاع غزة؛ وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2007، بعد الإعلان عن قطاع غزة «منطقةً معادية»، قرّرت الحكومة الإسرائيلية خفض كميّة جميع أنواع الوقود الوارد إلى قطاع غزة، بما في ذلك الوقود الصناعي المطلوب لتشغيل المحطة. ومنذ أواخر عام 2009، أعيق عمل المحطّة بصورة إضافيّة بسبب أزمة تمويل أثرت على القدرة على شراء الوقود الصناعي وقضايا التنسيق ما بين السلطة الفلسطينية وسلطات الأمر الواقع في غزة، الأمر الذي أثّر على كمية الوقود الصناعي التي يتم شراؤها.

ونتيجة لسوء وضع محطة توليد كهرباء غزة، يتمّ اقتناء ما يزيد عن ثلثي كميّة الكهرباء (120 ميغاوط) من إسرائيل، ويتمّ تزويد هذه الكميّة عبر عشرة خطوط تغذية، علماً أنّ العديد من أبراج الكهرباء تقع على مسافة تبعد عن السياج 20-10 متر. هذه الخطوط تُشرف عليها شركة توزيع كهرباء محافظات غزة وشركة الكهرباء الإسرائيلية على جانبي السياج. ودخول موظفي شركة توزيع كهرباء محافظات غزة إلى هذه المرافق لإجراء أعمال الصيانة المنتظمة وإصلاح الأعطاب يستلزم تنسيقاً مسبقاً مع الجيش الإسرائيلي. ويستغرق طلب التنسيق الاعتيادي حوالي ست إلى عشر ساعات قبل منح الموافقة. وقد أفادت شركة توزيع كهرباء غزة أيضا أنّه في العديد من الحالات تمّ تأخير الطلب لفترة بلغت عدة أيام. فعلى سبيل المثال، في آب/أغسطس 2009 أُجّل منح الموافقة على طلب للوصول إلى برج كهرباء يحتوي على خط يغذي منطقة خان يونس لمدّة عشرة أيام.

وإجمالا، فاقمت القيود المفروضة على الوصول إلى البنية التحتية التي تُزوّد قطاع غزة بالكهرباء عبر إسرائيل الوضع غير المستقر أصلا والناجم عن الانخفاض المنتظم في كميّة الكهرباء التي تنتجها محطة توليد كهرباء غزة.

التوصيات

تُشير نتائج هذه الدراسة إلى أنّ سياسة الوصول التي يُطبقها الجيش الإسرائيلي في المناطق الواقعة على طول الخط الأخضر والمناطق التي تقع على طول شاطئ غزة تتنازل بكل وضوح عن الأمن الشخصي للأفراد، ومصادر كسب الرزق لما يقرب من 180,000 نسمة. وقد فاقمت هذه السياسة من الانتهاك الذي تتعرض له الكرامة الإنسانية الناجم عن الحصار الإسرائيلي المفروض على غزة منذ حزيران/يونيو 2007.

منذ أواخر عام 2008، وسّع الجيش الإسرائيلي مساحة المناطق المقيّد الوصول إليها بحيث أصبحت تبلغ ما يقرب من 17 بالمائة من مجمل مساحة أراضي قطاع غزة و85 بالمائة من المناطق البحرية (كما حدّدتها اتفاقية أوسلو). وقد أدى الأسلوب الفتاك المُستخدم لفرض هذه السياسة – التي يبعثها و يزيدها تعقيدا النشاطات العسكرية التي تُنفذها الفصائل الفلسطينية المسلحة – إلى «أزمة حماية» خطيرة تتسم بانعدام منهجي لاحترام الحقوق الأساسية الممنوحة للسكان المدنيين بموجب القانون الدولي.

وتعتبر الخسائر الناجمة عن سياسة التقييد والأساليب المتبعة لفرضها خسائر جسيمة. فقد فرضت عقوبات صارمة على قطاع الزراعة الذي يعتبر أحد أكثر القطاعات أهمية في اقتصاد غزة، وساهمت في مزيد من الفقر الذي يعاني منه عشرات آلاف المواطنين الذين أصبحوا يعتمدون على المساعدات الإنسانية بصورة متزايدة. وتُبيّن هذه الدراسة أنّ مستويات انعدام الأمن المرتفعة وتقويض سبل العيش كان لها انعكاسات خطيرة على الأمن الغذائي وعلى الحالة النفسية الاجتماعية للمواطنين، وفي الوقت ذاته قوّضت قدرة المواطنين على الاعتماد على الشبكات الاجتماعية وبالتالي قوّضت قدرتهم على التحمّل. ومن المُرجّح كثيرا أن هذا الوضع زاد بصورة خاصة من ضعف شرائح النساء والأطفال والكبار بالسن في المجتمعات المتضررة.

من أجل البدء في معالجة الوضع المؤلم الذي تعاني منه إحدى أكثر الشرائح السكانية حساسية في قطاع غزة، يجب فوريا أن ترفع القيود الحالية المفروضة على وصول المواطنين إلى الأراضي والبحر إلى أقصى حد ممكن. وعلى جميع الجهات التقيّد بالتزاماتها وفق القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان. وعلى وجه الخصوص، يجب على الجيش الإسرائيلي الامتناع عن إطلاق «النيران

التحذيرية» باتجاه المدنيين، بالإضافة إلى الامتناع عن تجريف الأراضي الزراعية وتدمير الممتلكات المدنية. كما ويجب على الفصائل الفلسطينية المسلحة أن توقف إطلاق الصواريخ والقذائف على المدنيين داخل إسرائيل، والتوقف عن تهريب الأسلحة عن طريق البحر والأرض والامتناع عن وضع الأهداف العسكرية داخل المناطق المدنية المبنيّة أو بجوارها.[56]

بالإضافة إلى ذلك، بالرغم من أنّ تخفيف إسرائيل المحدود للقيود المفروضة على الواردات يعتبر خطوة مرحب بها لاسترجاع حقوق جميع المواطنين، بما فيهم أولئك المتضررين من القيود المفروضة على الوصول، إلاّ أنّ هنالك حاجة ملحة لفتح متواصل لنقاط العبور على أساس «اتفاقية 2005 للتنقل والعبور» المبرمة ما بين السلطة الفلسطينية واسرائيل بالتوافق مع بنود معطيات قرار مجلس الأمن بالأمم المتحدة رقم 1860.

كما وتشير نتائج هذه الدراسة أيضاً إلى الحاجة إلى جهود مساعدة إنسانية أكبر وأفضل توجيهاً من أجل التخفيف من أثر التقويض المتواصل لمصادر العيش وتجنّب مزيد من التدهور.

الهوامش

1. قرار مجلس الأمن بالأمم المتحدة رقم 1860 يدعو, من بين ما يدعو, إلى وقف إطلاق دائم النار, وعدم عرقلة توفير المساعدة الإنسانية عبر غزة كما يستنكر أي عدوان أو هجوم يستهدف المدنيين كما يدين جميع الأعمال الإرهابية.
2. اتفاقية غزة وأريحا، القاهرة، 4 أيار/مايو 1994.
3. المصدر السابق، الملحق 1، البروتوكول الخاص بانسحاب القوات العسكرية الإسرائيلية والترتيبات الأمنية، المادة 4 (2).
4. المصدر السابق، المادة 11 (1). تستثني منطقة الصيد هذه شريطين ضيقين في الشمال والجنوب، على طول الحدود البحرية مع إسرائيل ومصر بالتعاقب.
5. البيانات التي جُمعت خلال هذه الدراسة، وهي معلومات قد تُمثّل قاعدة شاملة لأي مراقبة مستقبلية حول أثر المناطق المُقيّد الوصول إليها، متوفرة في حال طلبها لإجراء مزيد من الدراسة/التحليل.
6. مجموعة التركيز هي نقاش منظّم يجرى ما بين 20-15 شخص تقريبا ممن لديهم رأي حول موضوع معيّن. يشرف على مجموعة التركيز شخص واحد يساهم بالأسئلة لاستكشاف الموضوع، وفحص القضيّة، والتوضيح، ولكنه لا يعطي رأيا في النقاش.
7. مقابلة ما بين مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية و منسق نشاطات الحكومة الإسرائيلية في المناطق، 3 أيار/مايو، 2010.
8. في 19 حزيران/يونيو 2008 بدأ سريان مفعول اتفاقية لوقف إطلاق النار (تهدئة) تم التفاوض عليها بوساطة مصرية ما بين حماس والحكومة الإسرائيلية، وتضمّنت وقف الأعمال العدائية من الجانبين وتعهّد إسرائيلي بتخفيف القيود المفروضة على دخول البضائع والأشخاص تدريجياً. إلا أنّ هذه التهدئة انهارت في بداية شهر تشرين الثاني/نوفمبر 2008.
9. إنّ الأشخاص الذين يصلون أو يتنقلون داخل المناطق السكنية الواقعة في المناطق المقيّد الوصول إليها كقرية خزاعة في منطقة خان يونس، أو أم النصر في شمال غزة أسسوا ما يشبه الروتين وهم عادة غير مستهدفين. وعلى غرار ذلك، فإنّ القوانين التي تحكم الوصول إلى معبر المنطار (كارني) محددة بصورة أفضل وتطبق بصورة أفضل نسبيا.
10. يُستثنى من هذه السياسة فرق المنظمات الدوليّة والدوائر الحكومية، الذين قد يُسمح لهم بالدخول بعد التنسيق مع الجيش الإسرائيلي. أنظر أيضاً القسم أدناه حول آليات التكيّف" و "مرافق البنى التحتية".
11. يتمّ اختيار هذين المحصولين نظرا لقناعة المزارعين أنّ المحاصيل التي تنمو ويبلغ طولها أعلى من سنابل القمح والشعير (أي أكثر من 80 سم) يسويها الجيش الإسرائيلي بالأرض لأنها تعيق الرؤية. للمزيد حول هذه القضية أنظر القسم أدناه "آليات التكيّف".
12. 1 دونم يساوي 1,000 متر مربع.
13. يعتمد هذا التقدير على حساب المناطق التي لم تُزرع في السنوات العشر الماضية. وتغطّي هذه الأراضي ما مساحته 2,900 دونم تقريبا، بما فيها المناطق التي كانت تقوم عليها في السابق المستوطنات الإسرائيلية الواقعة في المقطع الشمالي (1,500 دونم)، والطرق (1,000 دونم)، والجزء الواقع في المنطقة المقيّد الوصول إليها في الجنوب من مطار غزة سابقاً (400 دونم) وبرك محطة بيت لاهيا لمعالجة مياه المجاري (100 دونم).
14. إنّ المساحة الإجمالية للأراضي الصالحة للزراعة في قطاع غزة (مقارنة بالأراضي المزروعة فعلا) غير متوفرة. وقد أفترض أن أرقام عامي 2004 - 2005 المستخدمة في هذا التقرير تشتمل على أحدث المناطق التي تمّ تقييد الوصول إليها، والتي كانت مزروعة في ذلك الوقت.
15. أنظر خارطة غزة-أريحا رقم 6 – مناطق النشاطات البحرية. قد أفاد به بعض الصيادين الذين أجريت معهم مقابلات، أنّ الوصول إلى المناطق التي تبعد ما بين 3-1 أميال بحرية عن الشاطئ كان هو أيضا يُحظر في بعض الأحيان؛ ولكن نظرا لانخفاض وتيرة هذه الأحداث لم يتمّ اعتبار هذه المنطقة كجزء من الحسابات التقديرية المتعلقة بالمناطق المُقيّد الوصول إليها، لغرض هذه الدراسة.
16. وتتضمن المنازل التي تقع في مناطق تبعد عن السياج الحدودي مسافة تتراوح ما بين 1,000- 1,100 أو 1,500- 1,600 متر، بالإضافة إلى المناطق المبنية التي تقع في منطقة تبعد عن السياج الحدودي مسافة تقل عن 1,000 متر، وهذه لم تُحسب من ضمن المناطق المُقيّد الوصول إليها لغرض هذه الدراسة.
17. اعتماداً على المعلومات التي قدّمها المشاركون في المقابلات ومجموعات التركيز في المناطق الـ14 المستهدفة بهذه الدراسة، قُدّرت نسبة سكان كلّ منطقة من هذه المناطق ممن يستوفون واحدا من المعايير المذكورة أعلاه. وتعتمد هذه التقديرات على أرقام الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لعدد سكان هذه المناطق عام 2007، ومعدّل النمو السكاني السّنوي منذ ذلك الوقت.
18. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، عشية اليوم العالمي للسكان، 11 تموز/يوليو 2009. تعتمد هذه التقديرات على افتراض أنّ متوسط حجم العائلة يبلغ 6.5 شخص لكل عائلة.
19. تمّ إعداد هذا القسم على يد مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة بالكامل
20. القانون العرفي هو قانون مُلزم لجميع الدّول، والجماعات المسلحة المُنظّمة والأفراد، بغض النظر عن إقرار أي معاهدة بعينها. نشرت اللجنة الدولية للصليب الأحمر في عام 2005 دراسة نظّمت قواعد القانون الدولي الإنساني التي، وفق وجهة نظر اللجنة، نالت وضع القانون العرفي. أنظر ج.م هنكارتس و ل. دوزوالد-بيك، القانون الدولي الإنساني العرفي، المجلد الأول: القواعد، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، مطبعة جامعة كامبرج، 2005 (فيما يلي: دراسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر حول القانون الدولي الإنساني العرفي).
21. دراسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر حول القانون الدولي الإنساني العرفي، القاعدتان 1 و 15.

22. مصدر سابق، القواعد 7، و 8، و16.
23. مصدر سابق، القواعد 22 و 23.
24. العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 6.
25. مصدر سابق، المادة 12.
26. العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، المادة 6.
27. مصدر سابق، المادة 12.
28. محكمة العدل الدولية، التبعات القانونية لإنشاء الجدار في الأراضي الفلسطينية المحتلة، الرأي الاستشاري الصادر في 9 تموز/يوليو 2004، الفقرة 141.
29. أنظر كذلك الجزء بعنوان "آليات التكيف والصمود" في الصفحات التالية من هذا التقرير.
30. "إسرائيل تريد مدافع وصواريخ تدار آليا لحماية الحدود مع غزة،" باربارا أوبال-روم، موقع ديفنس نيوز الإلكتروني، أول حزيران/ يونيو 2007.
31. "أبطال جيش الدفاع الأحدث: المراقبات على حدود غزة،" أنشيل بفيفر، هآرتس 3 آذار/ مارس 2010.
32. "مقود الألعاب القاتل،" أنشيل بفيفر، هآرتس 2 تموز/ يوليو 2010.
33. "حدود مراقبة آليا،" أرييه إيجوزي، الموقع الإلكتروني واي نت نيوز، 6 تشرين الأول/ أكتوبر 2010.
34. بفيفر، 2 تموز/ يوليو 2010.
35. http://www.btselem.org/english/firearms/flechette.asp
36. يستند التقدير إلى معلومات جرى جمعها من المقابلات ومجموعات النقاش، واستكمالها من خلال استقراء البيانات الزراعية التي أعدها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ووزارة الزراعة.
37. وتقدّر قيمة المباني المدمرة بعد ذلك اعتماداً على تكلفة استبدال كلّ وحدة، بحيث تقدّر القيمة بناء على النطاق الأدنى لمؤشر السعر.
38. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الأراضي المزروعة بالأشجار المثمرة، والخضار والمحاصيل الحقلية في الأراضي الفلسطينية بحسب المحافظات، 2004/2005. وقد أجري التقدير بناء على افتراض أنّ أنماط استخدام الأراضي في كلّ من المناطق المتضررة تعكس الأنماط التي يوردها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لاستخدام الأراضي على مستوى المحافظات. فعلى سبيل المثال، إذا أفادت بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أنّ عشرة بالمائة من الأراضي الزراعية في المحافظات الشمالية زُرعت بأشجار الزيتون، تمّ افتراض أنّ عشرة بالمائة من المناطق المقيّد وصولها في منطقة بيت حانون استخدمت بالطريقة ذاتها.
39. وبالتالي؛ تُحسب الخسارة على أساس قيمة السوق لدونم مماثل من الأرض المزروعة بالمحصول ذي الصلة، كما هو مقدّر اعتماداً على البيانات التي وفّرتها وزارة الزراعة. ولغرض هذه الدراسة، لم تُحسب المحاصيل الحقلية السنوية (القمح والشعير في الغالب) على أساس أنها ممتلكات، وبالتالي لم تُشمل في الحسابات المعروضة هنا، ولكنها أحتسبت في القسم التالي الذي يتناول خسارة المنتج والدخل.
40. لا تتضمّن التقديرات المتعلقة بالدفيئات ومزارع الدواجن إلا قيمة المباني وليس محتوياتها أو الدخل المفترض منها.
41. استخدمت بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لموسم عام 2007/8 حول متوسط المحصول لكل دونم ولكل نوع من أنواع المحاصيل المزروعة في قطاع غزة لتقييم حجم خسارة الناتج الزراعي المفترض. وقد احتسبت القيمة السوقيّة للإنتاج الزراعي المفترض على أساس بيانات وزارة الزراعة الصادرة عام 2010 حول متوسط سعر السوق لكل نوع من أنواع المحاصيل. وتأخذ هذه الحسابات بالاعتبار أن بعض المناطق التي كانت مزروعة في السابق بالأشجار المثمرة وتمّ تجريفها أعيدت زراعتها لاحقاً بمحاصيل القمح والشعير. وفيما يتعلق بالأخيرة، يفترض أنّ 50 بالمائة "فقط" من الأراضي المزروعة تمّ تجريفها في المناطق عالية الخطورة.
42. وللسبب ذاته لم يكن من الممكن تقدير قيمة الخسائر المفترضة في الإنتاج والدخل في قطاع الماشية، والمحاصيل الحقلية الأخرى غير القمح والشعير.
43. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، القيمة المُضافة لقطاع الزراعة في الأراضي الفلسطينية المحتلة بحسب المحافظات، 2007/2008.
44. منظمة الزراعة والأغذية/برنامج الأغذية العالمي، تقرير الأمن الغذائي وتحليل القطاعات الحسّاسة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، كانون الأول/ديسمبر 2009.
45. منظمة الزراعة والأغذية/برنامج الأغذية العالمي، كانون الأول/ديسمبر 2009 – تقرير الأمن الغذائي وتحليل القطاعات الحسّاسة في الأراضي الفلسطينية المحتلة.
46. أكدت مقابلات أجريت مع عدة تجار يعملون في الأنفاق في أيلول/سبتمبر 2009 التقارير الإعلامية التي أشارت إلى أنّ ما يتراوح ما بين 20,000- 25,000 عامل يعملون في الأنفاق، يكسبون ما يقرب من 200-100 شيكل إسرائيلي جديد نظير عملهم لمدة عشر ساعات. أنظر تقرير شركة السهل للتطوير المؤسسي والاتصال، أثر الحصار وغلاء أسعار الطعام على أسواق الطعام المستورد والخضار والفواكه في الأراضي الفلسطينية المحتلة، كانون الثاني/يناير 2010.
47. يبدو أن هذه المكتشفات يؤكّد على مكتشفات مشابهة وردت في تقرير برنامج الأغذية العالمي/منظمة الأغذية والزراعة/الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني حول استطلاع الأوضاع الاجتماعية الاقتصادية والأمن الغذائي في قطاع غزة، تشرين الثاني/نوفمبر 2009.
48. الكلية الزراعية في بيت حانون وهي تابعة لجامعة الأزهر في غزة. ووفقا لما أفاد به مسؤولون في الجامعة، يقدّر حجم الضرر بما يقرب من 4.3 مليون دولار أمريكي. وقد نُقل طلاب الكلية إلى حرم جامعة الأزهر الرئيس في مدينة غزة.
49. من أجل استيعاب العدد المتزايد للطلاب بصورة ملائمة، تحتاج وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين إلى 100 مدرسة إضافية خلال السنوات الدراسية الخمس القادمة، 15 منها تحتاجها فورياً. إضافة إلى ذلك، تقدّر وزارة التعليم في غزة أنها تحتاج إلى 14-10 مدرسة من أجل تلبية احتياجات طلابها خلال السنة القادمة.
50. ومن بين الشركاء الآخرين مشروع الأمم المتحدة للتنمية، ومصلحة مياه محافظات الساحل في غزة، وسلطة المياه الفلسطينية وبلدية خان يونس.
51. صمّم عمل محطة غزة لمعالجة مياه الصرف الصحي لإنتاج مياه تبلغ فيها مطلوبيّة الأكسجين البيولوجية (30 (BOD ملغم/لتر و 30 ملغم/لتر من الرواسب الصلبة. ونتيجة لزيادة كميات مياه الصرف الصحي وصلت الكميّة إلى 100 ملغم/لتر من مطلوبيّة الأكسجين البيولوجية و 100 ملغم/لتر من الرواسب الصلبة.
52. من أجل معالجة هذه المشكلة والتعويض جزئياً عن الإخفاق في بناء محطة جديدة تخدم مدينة غزة، تعمل اللجنة الدولية للصليب الأحمر حاليا على بناء محطة معالجة طارئة مؤقتاً جنوب مدينة غزة.
53. إن احتياجات السكان المتزايدة للمياه أدت إلى فرض استغلال مستودع المياه الجوفية هذا، بحيث فاقت كميّة المياه المستخدمة تلك التي تعوّضها الطبيعة. ونتيجة لذلك، تعرض مستودع المياه الجوفية إلى عملية زيادة الملوحة التدريجية تسبب بها الماء الأجاج (الأكثر ملوحة) الذي يتواجد في طبقات الأرض الأكثر عمقاً ونفاذ مياه البحر إليه. أنظر، البنك الدولي، تقييم القيود المفروضة على تطوير قطاع المياه الفلسطيني، الضفة الغربية وقطاع غزة، نيسان/أبريل 2009.
54. هذه الفجوة في نقص المياه الصالحة للشرب تمّ سدها من خلال ظهور محطات خاصّة لتحلية المياه التي تبيع المياه المنزوعة الملوحة. هذا "الحل" أثار مخاوف صحيّة خطيرة بسبب نقص التنظيم والرقابة على جودة المياه التي تنتجها هذه المحطات.
55. منظمة الزراعة والأغذية/برنامج الأغذية العالمي، تقرير الأمن الغذائي وتحليل القطاعات الحسّاسة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، كانون الأول/ديسمبر 2009.
56. هذه التوصيات مبنية على أساس تحليل قام إليه مكتب تنسيق الشؤون الانسانية (أوتشا) في القسم الثاني من هذا لتقرير.

النسخة الملزمة للتقرير هي النسخة الإنجليزية
http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_special_focus_2010_08_19_english.pdf

الأمم المتحدة
مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية
الأراضي الفلسطينية المحتلة

ص.ب. 38712
القدس الشرقية 91386
www.ochaopt.org

هاتف 9962 582 2 (0) 972+
فاكس 9962 582 2 (0) 972+
ochaopt@un.org

برنامج الأغذية العالمي
WFP
wfp.org

ص.ب. 51359
شارع النعمان
القدس الشرقية
www.wfp.org

هاتف 340/1/2 540 2 (0) 972+
فاكس 1227 540 2 (0) 972+